جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية

أثر المساعدات الخارجية الأمريكية على التنمية السياسية في الأردن

(2016-2008)

The impact of US Foreign Aid on the Political Development in Jordan

(2008-2016)

إشراف

أ.د صايل فلاح السرحان

إعداد

جمال شتيوي خلف

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت

الفصل الدراسي الأول

2018/2017م

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قال تعالى:

(وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ)

صدق الله العظيم

(سورة المائدة، الآية: 2)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض

أنا الطالب: جمال شتيوي خلف؛ أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم: جمال شتيوي خلف

التوقيع: .....

التاريخ: .....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت

أنا الطالب: جمال شتيوي خلف **الرقم الجامعي: 1520600032**

التخصص: العلوم السياسية **الكلية: معهد بيت الحكمة**

أقرُّ بأنني قد التزمتُ بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول، والمتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، إذ قمت شخصيًّا بإعداد رسالتي الموسومة بـ:

أثر المساعدات الخارجية الأمريكية على التنمية السياسية في الأردن (2008-2016)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والإطاريح العلمية، كما أنني أعلم بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو كتب أو أبحاث أو أية منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم، فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك، بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: .....

التاريخ: .....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

أثر المساعدات الخارجية الأمريكية على التنمية السياسية في الأردن (2008-2016)

The impact of US Foreign Aid on the Political Development in Jordan (2008-2016)

إعداد

جمال شتيوي خلف

إشراف

أ. د صايل فلاح السرحان

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم	التوقيع
أ. د صايل فلاح السرحان	مشرفاً ورئيساً
أ. د محمد أحمد المقداد	عضواً
أ. د علي عواد الشرعة	عضواً
د. يحيى أحمد العلي	محكماً خارجيا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ: ...../ ...../2017

الفصل الدراسي الأول: 2018/2017

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى الإنسان الذي علمني كيف يكون الصبر طريقا للنجاح.... فكان على الدوام سنداً وقدوة ومعلماً .... نبع التفاني والعطاء!

والدي الحبيب...

إلى من كان رضاها غايتي.... فأعطتني الكثير ولم تنتظر المقابل...

والدتي الحبيبة...

إلى الذين كبرت معهم وسرت على الدرب معهم.... رفقاء البيت الطاهر... الذي تشدني إليه ذكريات الطفولة الجميلة وحنين الأيام الخوالي فيحملني إليه الشوق!

أخواني وأخواتي الأحباء...

إلى جميع أصدقائي وزملائي الذين وقفوا إلى جانبي

وإلى كل من قدم لي العون والمساعدة في إنجاز هذه الرسالة

إليكم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

الباحث

جمال شتيوي خلف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

قال تعالى:

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)

(التوبة:105)

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى الذي منحّني العلم والمعرفة والقدرة ويسرني على إتمام هذا الجهد المتواضع.

وفي هذا المقام فإنه ليسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي الفاضل حضرة الدكتور صايل فلاح السرحان الذي واكب هذا الجهد منذ كان فكرة حتى أصبح حقيقة رأت النور برعايته المباركة وتوجيهاته الرشيدة.

وأتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان إلى أساتذتي الأكارم أعضاء لجنة المناقشة على ما بذلوه من جهد في قراءة هذه الرسالة وإثرائها بلمساتهم القيّمة. جزأهم الله عني خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى إدارة هذا الصرح العلمي الكبير، جامعة آل البيت.

الباحث

جمال شتيوي خلف

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قائمة المحتويات

آية قرآنية ..... ب

تفويض ..... ج

إقرار والتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت ..... د

قرار لجنة المناقشة ..... هـ

الإهداء ..... ز

شكر وتقدير ..... ح

قائمة المحتويات ..... ط

الموضوعات ..... ي

قائمة الجداول ..... ن

قائمة الأشكال ..... ن

الملخـــــــــــــص ..... س

المقدمة: 1

الفصل الأول التنمية السياسية (دراسة نظرية) 16

الفصل الثاني المساعدات الخارجية الأنواع والأهداف والشروط 38

الفصل الثالث دور المساعدات الأمريكية في التنمية السياسية في الأنظمة 50

النتائج 67

الخاتمة 69

المراجع 70

Abstract 77

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الموضوعات

الموضوع
آيه قرآنية
تفويض
إقرار والتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت
قرار لجنة المناقشة
الإهداء
شكر وتقدير
قائمة المحتويات
قائمة الجداول
قائمة الأشكال
الملخص باللغة العربية
مقدمة الدراسة
المقدمة:
أولاً: أهمية الدراسة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: أهداف الدراسة:
ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:
رابعاً: فرضيات الدراسة:
خامساً: حدود الدراسة:
سادساً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة
سابعاً: منهجية الدراسة:
ثامناً: الدراسّات السابقة
الفصل الأول **التنمية السياسية (دراسة نظرية)**
المبحث الأول: التنمية السياسية (المفهوم، والمؤشرات)
المطلب الأول: دلالات مفهوم التنمية السياسية
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية السياسة داخل دراستها
المبحث الثاني: أدوات وأساليب تحقيق التنمية السياسية وشروط تحقيقها
المطلب الأول: ادوات التنمية السياسية وشروط تحقيقها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: العلاقة التبادلية بين التنمية السياسية والاقتصادية
الفصل الثاني المساعدات الخارجية الأنواع والأهداف والشروط
المبحث الأول مفهوم وأهمية وأهداف المساعدات الخارجية
المطلب الأول: مفهوم وأهمية المساعدات الاقتصادية
المطلب الثاني: انواع المساعدات الخارجية وشروطها
المبحث الثاني: الأثار الإيجابية السلبية للمساعدات الخارجية
المطلب الأول: الشروط الشكلية لتقديم المساعدات
المطلب الثاني: الجوانب السلبية
الفصل الثالث دور المساعدات الأمريكية في التنمية السياسية في الأنظمة خلال فترة الدراسة
المبحث الأول: حجم المساعدات الأمريكية للأردن (2008-2016)
المطلب الأول: المساعدات الاقتصادية
المطلب الثاني: المساعدات التنموية
المبحث الثاني: مستوى إسهام المساعدات الأمريكية في التنمية السياسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: في مجال التنمية والإصلاح السياسي
المطلب الثاني: في مجال المشاريع السياسية وتعزيز المواطنة
الخاتمة
النتائج
قائمة المراجع
الملخص باللغة الإنجليزية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول
	نسبة المساعدات الأمريكية المقدمة للأردن 2008 -2016 من أجمالي المساعدات
	المنح والقروض التي حصل عليها الأردن من الولايات المتحدة الأمريكية بالمليون دولار أمريكي من عام(2008- 2015)

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل
	نسبة المساعدات الأمريكية المقدمة للأردن 2008 -2016 من أجمالي المساعدات
	المنح والقروض التي حصل عليها الأردن من الولايات المتحدة الأمريكية بالمليون دولار أمريكي من عام(2008- 2015)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخـــــــــــــــص

أثر المساعدات الخارجية الأمريكية على التنمية السياسية في الأردن

(2016-2008)

إعداد الطالب

جمال شتيوي خلف

إشراف

الدكتور صايل فلاح السرحان

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى أثر المساعدات الخارجية الأمريكية على التنمية السياسية في الأردن (2016-2008) من خلال تقديم دراسة نظرية للتنمية السياسية من حيث المفهوم ودلالاته ومؤشراته وأساليب تحقيق التنمية السياسية وأدواتها، ودراسة وتحليل العلاقة التبادلية بين التنمية السياسية والاقتصادية، وبيان أهداف وشروط وأنواع وآثار المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول العظمى إلى الدول النامية.، وقياس حجم المساعدات الخارجية الأمريكية للأردن خلال الفترة (2008-2016)، وبيان أثر المساعدات الخارجية الأمريكية على التنمية السياسية في الأردن خلال الفترة (2008-2016). وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيسي الذي ينص: ما أثر المساعدات الخارجية الأمريكية على التنمية السياسية في الأردن (2008-2016) ؟ وقد اعتمدت الباحث لإجراء هذه الدراسة على منهج المصلحة القومية، و نظرية الدور في إطار العلاقات الدولية الأدوات الإحصائية المناسبة. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها : اشترطت الولايات المتحدة الأمريكية جراء تقديم بالمساعدات للأردن شروط سياسية، في مجال المشاريع السياسية والوطنية وتعزيز المواطنة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتحقيق اصلاحات سياسية في الأردن كالإصلاح في قانون الانتخاب.، وإن واقع التنمية السياسية في الأردن خلال الفترة (2008-2016) في ضوء المساعدات الأمريكية هو مرتفع مقارنة بالأعوام السابقة لعام (2008)، أثرت المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية على التنمية السياسية في الأردن، اذ عملت الولايات المتحدة الأمريكية على مضاعفة هذه المساعدات والتي وصلت إلى مستويات عالية مما عمل على تدعيم الاقتصاد الأردني ويبدو ذلك واضحاً من حجم المساعدات الأمريكية إلى الأردن، إذ تضاعفت الزيادة في حجم المساعدات.

الكلمات المفتاحية : المساعدات الخارجية، التنمية السياسية، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة:

يُعدّ الاقتصاد الأردني أحد الاقتصادات العربية النامية والمحدودة الموارد نظراً لقلة موارده النفطية والطبيعية وضعف قدرته الإنتاجية في المجالات الزراعية والتجارية، إلا أن موقعه الحيوي والجويوستراتيجي في بناء علاقات دولية متينة بينه وبين بعض الدول الكبرى ومن أهم هذه الدول "الولايات المتحدة الأمريكية" والتي تهدف السياسة الخارجية لها في بناء علاقات مع دول الشرق الأوسط على وجه العموم، والأردن على وجه الخصوص لتعزيز التزامه بعملية السلام والتي ينبغي عليها تحقيق استقرار سياسي واقتصادي عام، وعلى أساس العلاقة بين البلدين، قامت "الولايات المتحدة الأمريكية" بتقديم المساعدات الاقتصادية والسياسية والعسكرية المتنوعة للأردن، إضافةً إلى إشراكه في العديد من الاتفاقيات التجارية، إذ أن المساعدات الخارجية الأمريكية تعتبر أداة من أدوات السياسة الخارجية التي تسعى للوصول لأهدافها السياسية، وذلك من خلال تحقيق مصالح الإدارة الأمريكية بتوطيد نفوذها من خلال دعم الاستقرار في المنطقة العربية.

وفي ضوء ما شهده الاقتصاد الأردني من مشكلات واختلالات اقتصادية، ترجع أسبابها إلى الظروف الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الأردني، والمتمثلة في عجز الموازنة العامة، وعجز الميزان التجاري وتفاقم الفقر والبطالة وارتفاع نسبة المديونية الخارجية وضعف الإنتاج السلعي، مما أدى إلى تأثير سلبي مباشر على الاقتصاد الأردني، وعليه سعى الأردن إلى أيجاد بدائل وحلول لهذه المشكلات، بوضع الخطط والاستراتيجيات والبرامج التنموية التـــي أعتمد تنفيذها بصورةٍ أساسية على التمويل الخارجي، لمواجهة تباطؤ عجلة التنمية الاقتصادية، مما انعكس سلباً على الاقتصاد والحياة العامة في الأردن، مما دعى الأردن إلى إعادة جدولة الديون، وتبني برامج تصحيح اقتصادية، للتخفيف من وطأة هذه الآثار والنهوض بالاقتصاد ورفع الكفاءة الاقتصادية، وتهيئة البيئة الاستثمارية الصحيحة لمحاولة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونظراً للظروف والمشكلات الاقتصادية اتخذ الأردن قرارات تسهم في توطيد علاقات الأردن الخارجية من أجل المساهمة في التوازن الاقتصادي، وانطلاقاً من هذا المبدأ قامت منظومة العلاقات الأردنية الأمريكية على لغة سياسية واحدة اتسمت بها مفردات الخطاب السياسي الأردني مؤداها أن الأردن مع أمته العربية والإسلامية في سعيها لحل قضاياها وبناء قوتها وذاتها بما يضمن لها الدفاع عن نفسها إذا ما أحدقت أمامها الأخطار والتحديات ، وان الأردن يسعى في تحركاته السياسية والدبلوماسية إلى تحقيق السلام العادل الشامل المتوازن الذي يضمن العدالة للشعوب والأمن للدول على أساس مبادئ الحق والعدل وفقا لأحكام وقرارات الشرعية الدولية ودفع مسيرة التنمية السياسية.

إذ أن التنمية السياسية للدولة تتجه نحو تحقيق الديمقراطية، وتعد المظهر الاساسي لها من خلال تشجيعها على تعزيز دور المواطنين، وضمان مساهمتهم في عملية صنع القرار، كما أنها تشير الى المشاركة المتزايدة او الانخراط من جانب المواطنين في انشطة الدولة من أجل التأثير المباشر وغير المباشر على التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع، وتعمل على تنمية قدرات الجماهير على ادراك مشكلاتهم وقدراتهم على تعبئة كل الامكانات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي وواقعي.

وقد لعبت المساعدات الخارجية الاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية دوراً بارزاً تطبيق برامج التحول الديمقراطي، والتحسين الاقتصادي، الذي أدى إلى زيادة نسبة النمو في الاقتصاد الوطني التي تؤدي إلى استحداث فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر والبطالة، إضافةً إلى وضع الأردن في مكانة مهمة بين دول العالم، وجعل الأردن شريك استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية.

أولاً: أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع التي تدرسه، إذ جاءت هذه الدراسة لبحث المساعدات الخارجية الأمريكية للأردن خلال الفترة الممتدة (2008 – 2016) الأمر الي يستدعي أثر المساعدات الخارجية الأمريكية على التنمية السياسية في الأردن على المستوى النظري، ومستوى الممارسة العملية نظراً لاعتماد الأردن بشكل مباشر على المساعدات الاقتصادية وعلى العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين، ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة إذ سنبرزها من خلال أهميتها العلمية(النظرية) والعملية(التطبيقية):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- الأهمية العلمية (النظرية):

تأتي أهمية هذه الدراسة من الناحية النظرية في أنها تقدم توضيح لأثر المساعدات الخارجية على التنمية السياسية من خلال ما ستقدمه هذه الدراسة من تأطير نظري للتنمية السياسية من حيث دلالات المفهوم والمؤشرات والأدوات ودراسة العلاقة التبادلية بين التنمية السياسية والاقتصادية، وتقديم تأطير نظري للمساعدات الخارجية من حيث دراسة الأنواع والأهداف والشروط، ومن هنا فإن هذه الدراسة ستسلط الضوء على الجوانب النظرية المتعلقة بالمساعدات الخارجية التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية، وأثر هذه المساعدات في التنمية السياسية، مما يفيد المختصين والباحثين والمهتمين في هذا الشأن.

2- الأهمية العملية التطبيقية:

تأتي أهمية هذه الدّراسة في أنها تسلط الضوء على أثر المساعدات الخارجية الأمريكية على التنمية السياسية في الأردن، وذلك من خلال دراسة أثر المساعدات الخارجية الأمريكية على التنمية السياسية في الأردن خلال الفترة (2008-2016) من حيث حجم المساعدات المقدمة، ومجالات تقديم هذه المساعدات، كون الاقتصاد الأردني يعتمد على المساعدات الاقتصادية الخارجية بشكل مباشر، ولذلك فإن آثار هذه المساعدات قد تنعكس إيجاباً على عملية التنمية السياسية في الأردن، ومن خلال ما تتوصل له هذه الدّراسة من نتائج قد تسهم في إعادة النظر في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو استمرارها على هذا المنهج من خلال صُنّاع القرار.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

تقديم دراسة نظرية للتنمية السياسية من حيث المفهوم ودلالاته ومؤشراته وأساليب تحقيق التنمية السياسية وأدواتها.

بحث وتحليل العلاقة التبادلية بين التنمية السياسية والاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بيان أهداف وشروط وأنواع وآثار المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول العظمى إلى الدول النامية.

دراسة واقع التنمية السياسية في الأردن خلال الفترة (2008-2016).

بيان حجم المساعدات الخارجية الأمريكية للأردن خلال الفترة (2008-2016).

بيان أثر المساعدات الخارجية الأمريكية على التنمية السياسية في الأردن خلال الفترة (2008-2016).

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن مشكلة الدراسة في توضيح أثر المساعدات الخارجية الأمريكية على التنمية السياسية في الأردن (2008 – 2016) في ضوء المتغيرات الدولية والأزمة الاقتصادية العالمية، الأمر الذي يثير تساؤلات عديدة حول حجم ونوع المساعدات الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للأردن، إذ تكشف هذه الدراسة عن الدور الاقتصادي للمساعدات الاقتصادية والإنسانية والعسكرية الأمريكية للأردن، وتقديم فهم واضح لأثر هذه المساعدات على التنمية السياسية في الأردن، وذلك من خلال الكشف عن طبيعة هذه المساعدات وأثرها في التنمية السياسية في الأردن، وعليه يمكن صياغة السؤال المحوري في المشكلة البحثية على النحو الآتي:

ما أثر المساعدات الخارجية الأمريكية على التنمية السياسية في الأردن (2008-2016)؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

ما حجم المساعدات الخارجية الأمريكية للأردن خلال الفترة (2008-2016).

هل هنالك أهداف وشروط مرتبطة بالمساعدات الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما واقع التنمية السياسية في الأردن خلال الفترة (2008-2016) في ضوء المساعدات الأمريكية بهذا الخصوص.

رابعاً: فرضيات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية رئيسية وفرضيات الفرعية منبثقة عنها وكما يأتي:

الفرضية الرئيسية الأولى: هنالك علاقة إيجابية بين المساعدات الخارجية الأمريكية والتنمية السياسية في الأردن. وينبثق عن الفرضية الرئيسية الأولى الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: ارتفاع حجم المساعدات الخارجية الأمريكية خلال فترة الدراسة ترسم تبعية الأردن السياسة الخارجية لأميركا.

الفرضية الفرعية الثانية: أسهمت المساعدات الأمريكية في فرض المزيد من الشروط السياسية على الأردن.

الفرضية الفرعية الثالثة: أسهمت المساعدات الاقتصادية الأمريكية في رفع وتيرة التنمية السياسية.

خامساً: حدود الدراسة:

لقد روعي أن تكون بداية الفترة الزمنية للدراسة من عام (2008) إلى عام (2016) أما اختيار العام 2008 كبداية للفترة الزمنية إذ انه شهد هذا العام أزمة اقتصادية عالمية وقد كان الأردن واحداً من الدول المتأثرة بهذه الأزمة خصوصا كون الاقتصاد الأردني يعتمد اعتماداً مباشراً على المساعدات الخارجية على وجه العموم والمساعدات الأمريكية على وجه الخصوص، أما إختيار العام (2016) كنهاية للفترة الزمنية للدراسة فإن هذا العام يعتبر التاريخ الذي يمكن التوقف عنده للحصول على المعلومات والبيانات والمعطيات المتعلقة بهذا الموضوع.

سادساً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة

يبرز في هذه الدراسة المتغيران الرئيسيان التاليان:

1- المساعدات الخارجية (المتغير المستقل):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعريف الإسمي:

حول تحديد مفهوم المساعدات الخارجية فقد أشار (هايتر، 1989) إلى أن المساعدات الخارجية هي: " تحويل المصادر من المؤسسات أو الحكومات الرسمية في الدول العظمى إلى الدول النامية في سبيل دعم عجلة التنمية الاقتصادية فيها.

ومن جهة أخرى عرفت المساعدات الخارجية بأنها: "تقديم المنح لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من قبل الدول الغنية إلى الدول النامية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي فيها" (مهيدات، 2005). وهذا ما تتبناه الدراسة لأغراض التعريف الإجرائي.

وقد تم وصف المساعدات الخارجية الأمريكية على وجه الخصوص بأنها: "إحدى ركائز الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ سياساتها الخارجية، وأنها بمثابة أسلوب مؤثر في علاقاتها الدولية". (العمرو، 2004)

التعريف الإجرائي:

أمكن صياغة المؤشرات الكمية التالية:

المساعدات الاقتصادية: دعم اقتصادي تقدمة جهة مانحة، غالباً ما تكون دولة إلى جهة أخرى غالباً ما تكون من البلدان النامية لمساعدتها على القيام بأعباء عملية التنمية ومواجهة العوائق التي تعترضها، وتتعدد أشكال المساعدات الخارجية فقد تكون عبارة عن دعم نقدي أو سلعي أو مساعدة فنية أو علمية وغيرها.

المساعدات الإنسانية: هي المساعدات التي يتم تقديمها من دول المانحة جراء وجود حالة حرب أو لجوء أو أنها تعاني من أزمة اقتصادية أو كونية كالزلازل والأعاصير التي تؤثر على المواطنين وممتلكاتهم في الدولة.

2- التنمية السياسية (المتغير التابع):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعريف الإسمي:

يقصد بالتنمية السياسية تحديد وقياس مدى عمق وترسخ البناء القانوني والمؤسسي للدولة الحديثة بأجهزتها وتنظيماتها المختلفة سواء السلطة التشريعية او السلطة القضائية ، وهذا يقود الى ضرورة توسعة درجة المشاركة السياسية في أتخاذ القرارات واستبدال العلاقات العمودية البيروقراطية بالعلاقات الافقية الديمقراطية التي تحكم الحاكم بالمحكوم في المجتمع ، عبر وجود عقد او دستور يحدد واجبات وحقوق كلا الطرفين(عارف، 1994: 13) وهذا التعريف الذي تتبناه الدراسة لأغراض التعريف الإجرائي.

وتعتبر التنمية السياسية ومؤشراً على فاعليته، فهي تتجه نحو تحقيق الديمقراطية، وتعد المظهر الأساسي لها من خلال تشجيعها على تعزيز دور المواطنين، وضمان مساهمتهم في عملية صنع القرار، كما أنها تشير الى المشاركة المتزايدة او الانخراط من جانب المواطنين في انشطة الدولة من أجل التأثير المباشر وغير المباشر على التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع، وتعمل على تنمية قدرات الجماهير على ادراك مشكلاتهم وقدراتهم على تعبئة كل الامكانات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي وواقعي(نقرش، 2005).

التعريف الاجرائي:

هي العملية السياسية المتعددة الغايات والتي تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة في الأردن، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على استعمال وسياستها على سائر اقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلا عن اضفاء الشرعية على السلطة

وفي كل الاحوال تعتبر التنمية السياسية التطور الملموس في واقع الدول والمجتمعات من حيث أنها عملية تغير اجتماعي متعدد الجوانب ركيزته الانسان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعاً: منهجية الدراسة:

اعتماداً على موضوع الدراسة ومشكلتها فقد روعي استخدام مبدأ التكامل المنهجي ومن هنا، فإن الباحث سيستخدم المناهج التالية:

منهج المصلحة القومية: يرى هانس مورجانثو "أن مفهوم المصلحة القومية لا يفترض التناسق الطبيعي أو السلام العالمي"(دوتي وبالتسغراف، 1985: 69)، ومن هنا فإن والمصلحة كونها أحد عناصر النظرية الواقعية والواقعية الجديدة، سيتم استشراف الأحداث ومحاولة تفسير طبيعة العلاقات بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية بناءً عليها إذ تعتبر علاقات وفاق دائم وقد مرت بعدة مراحل كانت تتسم بالتعاون والتقارب.

يعتقد هانز مورغانثو، أبرز منظري منهج المصلحة القومية، بأن "كل دولة تتطلع نحو القوة وهي تسعى إما إلى الحفاظ على الوضع الراهن أو تغييره" (توفيق، 2004: 95). وانطلاقاً من هذه المقولة ترى الدراسة في أن الجانب الأمريكي الذي يسعى للحفاظ على الوضع الراهن في علاقاته مع الجانب العربي، باعتبار أن ميزان القوة يميل لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

نظرية الدور في إطار العلاقات الدولية: تقوم هذه النظرية في العلاقات الدولية على: منظومة تعبر عن السياسة الخارجية التي يرى صناع القرار أن دولتهم جديرة للقيام بها من خلال مجموعة المواقف والمفاهيم والمحددات والعوامل التي توفر إمكانية إدراك الدور وتطوره والاستعداد لجميع الاحتمالات الناتجة عنه(المقلد، 1982: 140).

وقد أسهم كل من " جورج ميرا "و"جوزيف مورينو "و" بروس بيرل " في إيجاد هذه النظرية وتطويرها، إذ تهتم هذه النظرية بدراسة سلوك الدول بوصفها أدواراً سياسية تقوم بها على المسرح الدولي بتنفيذ صناع قراراتها ويتشكل الدور هنا من مجموعة عوامل تتمثل في هوية المجتمعات والدول والقيم السائدة فيها، وخصائصها القومية، وتاريخها، ومعتقداتها السياسية، ومقدراتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ودراسة بنيتها وتركيبها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتمايز أدوار الدول بعضها عن بعض تبعاً لاختلاف منظار كل منها للظواهر والأحداث السياسية، إذ يعد منظار الدور الموجه الأساسي لتتبع مواقفها وأدوارها وتحديد اتجاهاتها. كما أن أداء الدور يتشكل نتيجة لرؤية سياسية واضحة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية، ويعد جوهر الدور المحدد الأساس في قدرة صناع القرار على توظيف القدرات لبناءً الدور.

ونظراً للمشكلة البحثية والأسئلة المتعلقة بها، فإن هذه النظرية تساعد في إمكانية توقع دور أو أثر المساعدات الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للأردن موضوع الدراسة، وذلك بناءً على تحليل المعطيات والعوامل والمحددات المتوافرة، التي تشكل مصادر الدور والذي من خلاله يتم تحديد الأثر، إذ تسهم في عملية الربط بين متغيرات البحث وتفاعلاتها مع بعضها البعض، ومعرفة مدى التغير والتطور في أدوارها خلال فترة الدراسة.

3- المنهج تحليل النظم: يقوم هذا المنهج على اعتبار ان النظام هو وحدة التحليل، فالنظام هو مجموعة من العناصر أو الاجزاء التى ترتبط فيما بينها وظيفياً بشكل منظم بما يتضمنه ذلك من تفاعل واعتماد متبادل التغيير في عنصر أو جزء ما يؤثر على حدود النظام السياسي، بقاء النظام، بقاء النظام مرهون بقدرته على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتوزيع موارد المجتمع بشكل يرضى المحكومين دون حدوث فوضى، التكيف اى اعادة قدرة النظام على الأقلمة والاستجابة للتغيرات الفعلية والمتوقعة في البيئة.

أسهم "ديفد استون" في إيجاد هذا المنهج وتطويره. يقوم مفهوم هذا المنهج في العلاقات الدولية على أن أي دوله عندما تريد أن تدير الدولة ككل فإنها تعيش مع نظام سياسي له بيئتان بيئة داخليه وبيئة خارجية.

نظراً لمشكلة الدراسة وأسئلتها فإن هذا المنهج يساعد في انجاز مواضيع الدراسة بناءاً على تحليل البيانات والمعطيات والعوامل والمحددات المتوفرة والتي تساعد في عملية الربط بين متغيرات البحث وتفاعلاته مع بعضها البعض ومعرفة مدى أهميتها خلال فترة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- الأدوات الإحصائية: سيتم استخدام الأدوات الإحصائية لبيان حجم المساعدات الخارجية التي حصل عليها الأردن وذلك من خلال تتبع حجم المساعدات الخارجية المقدمة إلى الأردن من عام (2008-2016) وذلك باستعراض نسبة المساعدات الأمريكية المقدمة للأردن لبيان حجمها ودلالات أرقامها والتعليق عليها من خلال الجداول الكمية والتوضيح من خلال الرسوم البيانية.

ثامناً: الدراسّات السابقة

تسعى الدراسة الحالية إلى بحث أثر المساعدات الخارجية على التنمية السياسية في الأردن من (2008-2016) وقد أمكن الباحث من الاطلاع على الدراسّات ذات العلاقة بالدراسة الحالية، وقد توصل الباحث إلى جملة من الدراسّات تم ترتيبها تنازلياً من الأحدث إلى الأقدم وكما يلي:

دراسة السرحان (2017) بعنوان: الدور الاقتصادي والسياسي للمساعدات الاقتصادية الأمريكية للأردن (1999-2016). هدفت الدّراسة إلى تحليل الدور الاقتصادي والسياسي للمساعدات الاقتصادية الأمريكية للأردن للفترة من عام (1999 - 2016) ولتحقيق أهداف الدّراسة اعتمد الباحث على منهج نظرية الدور في إطار العلاقات الدولية، والمنهج الوصفي، وقد وأظهرت نتائج هذه الدّراسة بأنه هنالك تأثير معنوي للمساعدات الاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية في التنمية السياسية، ودفع مسيرة التنمية السياسية في الأردن، كما أثرت المساعدات الاقتصادية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية للأردن بشكل إيجابي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الأردن والنمو الاقتصادي، وأظهرت النتائج وجود دور للاتفاقيات الثنائية الاقتصادية على حجم الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة أبو عليم (2017) بعنوان: أثر المساعدات الأمريكية للأردن على صناعة القرار الخارجي الأردني 1999-2015. هدفت هذه الدّراسة إلى توضيح أثر المساعدات الأمريكية للأردن بنوعها وحجمها في صناعة القرار السياسي الخارجي الأردني وبيان انعكاس ذلك على الداخل والخارج العربي وعلى الاستقرار الإقليمي في المنطقة، واستخدمت الباحثة لإجراء هذه الدّراسة منهج صنع القرار ومنهج تحليل النظم، وأظهرت نتائج الدّراسة بأن هنالك علاقة اقتران طردية بين نوع وحجم المساعدات الأمريكية للأردن وتوجهات صانع القرار السياسي الأردني لتتوافق مع أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

دراسة الفايز (2011)، بعنوان: "المساعدات الخارجية وأثرها على عملية الإصلاح السياسي في الأردن 2000-2010". هدفت الدراسة التعرف إلى المساعدات الخارجية كأداة من أدوات السياسة الخارجية وأساليبها وأدواتها والتعرف النظري بعملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية كما وخلصت الدراسة إلى أن عملية الإصلاح السياسي في الأردن تواجه مجموعة من المعوقات والتحديات التي ترتبط بطبيعة النشاط الحزبي للأحزاب ومؤسسات المدني ودورها في عملية الإصلاح السياسي إذ إن مؤسسات المجتمع المدني وقدراتها لها دور رئيسي في المشاركة في تقديم مساعدات لهذه المنظمات لكي تقوم بدور فاعل في عملية التنمية السياسية بما يخدم الإصلاح السياسي في الأردن.

دراسة السواعي(2003) بعنوان: محددات العلاقات الخارجية في الأردن 1973-2000. هدفت هذه الدّراسة إلى تحليل الميزان التجاري وبيان خصائص قطاعي التصدير والاستيراد، من إذ التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي، ودرجة التحرر الاقتصادي، وبيان أثر الصادرات على النمو الاقتصادي الأردني، وكذلك تقدير دالة الصادرات ودالة المستوردات على المستوى الكلي والجزئي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كليا. وتوصلت الدّراسة إلى عدة توصيات، منها الاهتمام بالصناعة الأردنية وتحسين نوعية المنتجات لخلق وضع تنافسي لزيادة حجم الصادرات والالتزام بمعايير الجودة، وزيادة أوجه التعاون الاقتصادي العربي والعمل على التكامل الاقتصادي العربي، والإسراع في تطبيق اتفاقية السوق الحرة العربية الكبرى في هذه المرحلة وذلك لتوسيع الأسواق أمام الصادرات الأردنية، والتوسع في إقامة الصناعات المرتبطة بالفوسفات والبوتاس، وتنمية الحس الوطني تجاه استهلاك المنتجات المحلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة الأشقر (1994) بعنوان: "المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الأردنية 1975- 1999م".
هدفت الدراسة إلى التعرف على المساعدات الخارجية من إذ تعريفها وتطورها والأشكال التي تقدم من خلالها والأطراف المختلفة التي تقدمها، والتعرف على مقدرة الأردن في الاستغناء عن المساعدات الخارجية وإمكانية التعويض الداخلي عن هذه المساعدات الخارجية وإمكانية التعويض الداخلي عن هذه المساعدات مع تحليل المعطيات المختلفة للتنبؤ بمستقبل المساعدات الأمريكية للأردن

كما خلصت الدراسة إلى أن اهتمام الولايات المتحدة ودعمها للأردن جاء من الاهتمام الأمريكي العام ببلدان الشرق الأوسط إذ كان الشرق الأوسط يشكل جبهة متقدمة للغرب في مواجهة محتملة مع الكتلة الشرقية كما يحتوي على احتياطات هائلة من المواد الخام التي يحتاجها الغرب وأهمها النفط ويعتبر في نفس الوقت سوقا للمنتجات الغربية المصنعة ولذلك فإن التصور الأمريكي تمحور حول المقولة التي تؤكد على أن من يسيطر على الجزيرة العربية والشرق الأوسط يسيطر على القارة الأوروبية وعلى ذلك فإن مفتاح تفسير سياسة الولايات المتحدة في الأردن كان نابعا من معارضته للتهديد السوفياتي وما ارتبط به من عوامل عقائدية وبسبب موقعه الجغرافي وكذلك بسبب اهتمامه بإحلال السلام في المنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسّات الأجنبية:

1) دراسة الفايز (Elfayez,2010) بعنوان:

2000- The Impact of Foreign Aid on Jordanian Economic Development and Policy-Making-(2010)

تأثير المساعدات الخارجية على الاقتصاد الأردني وتطور صنع السياسات (2000-2010).

هدفت الدّراسة التعرف إلى المساعدات الأمريكية وتأثيرها الاقتصادي على الأردن، كما تناولت هذه الدّراسة مدى اعتماد الأردن اقتصادياً على المساعدات الأمريكية وتأثير هذا الاعتماد على تشكيل وتطور الاقتصاد الأردنية، كما بحثت هذه الدّراسة في أهمية مساعدة الولايات المتحدة وضرورتها للحفاظ على النظام الداخلي والخارجي للأردن، وقد توصلت هذه الدّراسة بوجود تأثير إيجابي لتدفق المساعدات المالية الأمريكية، على الأردن كما أنه هنالك أثراً إيجابياً في صنع السياسات الخارجية والدولية.

3) دراسة (Terrill, 2008) بعنوان:

Jordanian National Security and The Future of Middle East Stability

الأمن القومي الأردني ومستقبل الاستقرار في الشرق الأوسط.

هدفت هذه الدّراسة إلى بيان أهمية الأردن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية كحليف لها ودور الولايات المتحدة في الحد من المشكلات الاقتصادية التي يتعرض لها الأردن، واعتمدت الدّراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت نتائج الدّراسة إلى أن هنالك أهمية استراتيجية لموقع الأردن في قلب الشرق الأوسط وتأثيره على صانع القرار السياسي الأردني بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

ما تختلف به الدّراسة الحالية عن الدراسّات السابقة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تختلف هذه الدّراسة عن الدراسّات السابقة من أن هذه الدّراسة تناولت مجالين لقياس هذه الدّراسة وهما المؤشر الأول الاقتصادي والذي من خلاله سيتم قياس دور المساعدات الأمريكية على التنمية الاقتصادية في الأردن، المجال الثاني والمتمثل بدور المساعدات الاقتصادية في الجانب السياسي والذي سيقيس أثر المساعدات الخارجية الأمريكية للأردن في مجال التنمية السياسية خلال فترة الدّراسة.

ما تتميز الدّراسة الحالية عن الدراسّات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تتناول بحث حجم المساعدات الأمريكية للأردن ومدى توظيف هذه المساعدات لدفع مسيرة التنمية السياسية من خلال اجراء التعديلات الدستورية وتعزيز المواطنة وحقوق الإنسان في الأردن، وهذا ما لم تتناوله الدراسات السابقة وتميزت به الدراسة الحالية، إضافةً إلى حداثة الدراسة من حيث الحدود الزمنية لها والمتمثلة من (2008-2016).

تقسيم الدراسة

الفصل الأول

التنمية السياسية (دراسة نظرية)

المبحث الأول: التنمية السياسية (المفهوم، والمؤشرات).

المطلب الأول: دلالات مفهوم التنمية السياسية.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية السياسة داخل دراستها.

المبحث الثاني: أدوات وأساليب تحقيق التنمية السياسية وشروط تحقيقها.

المطلب الأول: ادوات التنمية السياسية وشروط تحقيقها.

المطلب الثاني: العلاقة التبادلية بين التنمية السياسية والاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

المساعدات الخارجية الأنواع والأهداف والشروط

المبحث الأول أهداف المساعدات الخارجية.

المطلب الأول: أهداف المساعدات الخارجية.

المطلب الثاني: انواع المساعدات الخارجية وشروطها.

المبحث الثاني: الأثار الإيجابية السلبية للمساعدات الخارجية.

المطلب الأول: الجوانب الإيجابية.

المطلب الثاني: الجوانب السلبية.

الفصل الثالث

دور المساعدات الأمريكية في التنمية السياسية في الأنظمة خلال فترة الدراسة

المبحث الأول: حجم المساعدات الأمريكية للأردن (2008-2016).

المطلب الأول: المساعدات الاقتصادية.

المطلب الثاني: المساعدات التنموية.

المبحث الثاني: مستوى إسهام المساعدات الأمريكية في التنمية السياسية.

المطلب الأول: في مجال التنمية والإصلاح السياسي.

المطلب الثاني: في مجال المشاريع السياسية وتعزيز المواطنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول
التنمية السياسية (دراسة نظرية)

بذلت الحكومات الأردنية المتعاقبة منذ عام (1989) جهوداً حثيثة لتوفير وتهيئة متطلبات التنمية السياسية في الأردن، والعمل على إعادة الحياة البرلمانية الحزبية، بدءاً من وقف الأحكام العرفية وصولاً إلى إلغاؤها، وإصدار قانون خاص بالأحزاب السياسية، وتعديل قانون الانتخاب، وقانون المطبوعات والنشر، والعديد من القوانين، من منطلق لبداية مرحلة جديدة، تتوفر فيها جميع أجواء الإصلاح والتنمية السياسية التي تتناسب مع جميع فئات المجتمع الأردني.

باتت الفرصة على الواقع السياسي الراهن هي أكبر من أي وقت مضى في ما يتعلق بإنجاز حزمة تغييرات شاملة مخطط لها وشبه متفق عليها في الحياة السياسية المحلية، فكل أسباب نجاح عملية التغيير متوفرة أو متاحة وهذا يعني عملياً أن الفشل في مهمة الإصلاح السياسي والتنمية السياسية والتغيير الاجتماعي بعد الآن لا يوجد ما يبرره بشرط ان تأخذ التجربة مداها اللازم لتهيئة البنية التحتية للإصلاحات التي باتت معروفة للجميع.

وعليه سيتم تناول هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: التنمية السياسية (المفهوم، والمؤشرات).

المبحث الثاني: أدوات وأساليب تحقيق التنمية السياسية.

المبحث الأول

التنمية السياسية (المفهوم والمؤشرات)

امتازت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بميزتين أساسيتين، الميزة الأولى هي تصاعد حركات التحرر الوطني والمطالبة بالاستقلال لدى عدد كبير من البلدان التي شكلت ما عرف لاحقا بدول العالم الثالث أو الدول النامية، والميزة الثانية هي انقسام العالم إلى معسكرين، أحدهما اشتراكي يتزعمه الاتحاد السوفيتي، والآخر ليبرالي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأحدث هذا الصراع بين الجهتين صراع وتنافس في مجالات مختلفة لذلك عمل كل منهما على محاولة استقطاب البلدان الحديثة العهد بالاستقلال إلى صفه.

المطلب الأول: مفهوم التنمية السياسية وأهدافها

تعتبر التنمية السياسية مطلباً رئيساً للتنمية السياسية والاقتصادية، إذ أن الظروف السياسية والاقتصادية تلعب دوراً هاماً في تسهيل أو إعاقة التقدم ودفع عجلة الاقتصاد للدولة ودعم مسيرة التنمية السياسية فيها، إذ أن مفهوم التنمية السياسية يتجلى في حالة النظام السياسي التي قد تسهل النمو الاقتصادي.

وحول تعريف والتنمية السياسية يمكن القول بأنها: "تحديث سياسي وهي تعني دراسة الدول المتقدمة والحديثة وطرق محاكاة الدول النامية لها، فهي لا تعني أن الدول المتقدمة هي صانعة "النموذج" ومحددة العصر بالنسبة للتنمية السياسية. كما أن التنمية السياسية هي نمط لسياسة المجتمعات: والافتراض هنا هو الحياة تولد نمطاً اصيلاً ومشتركاً للحياة السياسية يمكّن لأي مجتمع أن يحاول الاقتراب منه (الفهيد، 2015: 36).

وقد تباينت آراء العلماء والباحثين السياسيين حول تحديد مفهوم التنمية السياسية، إذ أستخدم هذا المصطلح وناقشه العديد من المفكرين حتى توصلوا إلى أن مفهوم التنمية السياسية يشير إلى اصطلاح التنمية السياسية من خلال عملية التغير الجوهري في طبيعة النظام السياسي للدولة"، وهذا يعني تحول النظم السياسية من نظماً بيروقراطية أو دكتاتورية نحو نمط الديمقراطية، وتتوافق فكرة "التغير الجوهري في طبيعة النظم "، وهذا يعني التحول نحو النظم الديمقراطية، وتتوافق فكرة التغير ونمو النسق السياسي مع حركة التصنيع الحديثة، كذلك يمكن أن تشير إلى التحديث السياسي وأيضاً النمط السياسي وإلى العمليات المطردة لتحويل وتعديل الأنساق السياسية من حقبة تاريخية إلى أخرى، والمشاركة السياسية الفعالة بين أفراد المجتمع (السمالوطي، 1987: 55).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكما تُعرّف التنمية السياسية بأنها: "تحديد وقياس مدى عمق وترسخ البناء القانوني والمؤسسي للدولة الحديثة بأجهزتها وتنظيماتها المختلفة سواء السلطة التشريعية أو السلطة القضائية، وهذا يقود الى ضرورة توسعة درجة المشاركة السياسية في أتخاذ القرارات واستبدال العلاقات العمودية البيروقراطية بالعلاقات الافقية الديمقراطية التي تحكم الحاكم بالمحكوم في المجتمع ، عبر وجود عقد أو دستور يحدد واجبات وحقوق كلا الطرفين وهذا ما يؤكد ضرورة تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات"(عارف، 1994: 76).

إن عملية التنمية السياسية هي عملية متعددة الأهداف تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة لدى المجتمع والدولة، وتحقيق التكامل السياسي والاستقرار داخل المجتمع، إضافةً إلى زيادة نسبة مشاركة الجماهير في ممارسة حقوقهم السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على استخدام وسائلها السياسية على سائر أقاليم الدولة، ورفع كفاءة الحكومة فيما يتعلق بتوزيع القيّم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلاً عن اضفاء الشرعية على السلطة، ولا يمكن إضفاء الشرعية على سلطة مقيّدة بيد شخص واحد.

بإذ تستند إلى أساس قانوني يتصل باعتلائها وممارساتها وتداولها مع مراعاة الفصل بين السلطات الثالث المتمثلة بالسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية بإذ يقوم على كلٌ منهما في هيئة مستقلة عن الأخرى مع الأخذ بعين الاعتبار تعزيز علاقة التعاون فيما بينهما، وإتاحة الوسائل الكفيلة لتحقيق الرقابة المتبادلة بين السلطات خصوصاً السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية (وهبان، 2000: 143).

ومن هنا يمكن القول بأن التنمية السياسية هي: عملية تاريخية متعددة الأبعاد تستهدف تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري يفصل بين السلطات الثلاث فيها، ويشكل أساساً مناسباً لعملية التعبئة الاجتماعية، وغالباً ما يتكون بناء هذا النظام من مجموعة المؤسسات السياسية- الرسمية والطوعية- التي تتمايز عن بعضها بنائياً، وتتبادل التأثير فيما بينها جدلياً وتتكامل مع بعضها البعض وظيفياً وتمثل في الوقت ذاته الغالبية العظمى من الجماهير وتسعى إلى تفعيل مبادئ العدالة الاجتماعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والديمقراطية(الفهيد، 2015: 41).

تعتبر التنمية السياسية ومؤشراً على فاعلة النظام السياسي للدولة، فهي تتجه نحو تحقيق الديمقراطية، وتعدها المظهر الأساسي لها من خلال تشجيعها على تعزيز دور المواطنين في ممارسة حقهم في التعبير عن الرأي، وضمان مساهمتهم في عملية صنع القرار، كما أنها تشير الى المشاركة الفعالة أو الانغماس من جهة أفراد المجتمع في أنشطة الدولة من أجل التأثير المباشر وغير المباشر على التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع، وتعمل على تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم وقدراتهم على تعبئة كل الامكانات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي وواقعي (نقرش، 2005: 512).

واستناداً على ما سبق فالتنمية بشكل عام تعني التطور باتجاه ايجابي للإنسان والموارد والإنجازات أما التنمية السياسية بشكل خاص، فهي التي تهتم بدراسة الأنظمة السياسية في الدول والحياة السياسية للمجتمعات باعتبار أن السياسية هي المرجعية العليا لصناعة القرار، وتبني السياسات العامة بها فيها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من أوجه التنمية الشاملة، وفي كل الاحوال تعتبر التنمية السياسية التطور الملموس في واقع الدول والمجتمعات من إذ انها عملية تغير اجتماعي متعدد الجوانب ركيزته الانسان.

إن هذا المصطلح التحول نحو الديمقراطية أو العزوف عن الاتجاه اللاديمقراطي أو الانتقال من الشكل التقليدي للحكم الى الشكل الحديث عبر عملية توسيع وتركيز السلطة وتوافر التمايز والتخصص، وتكامل البناءات السياسية (القطارنة، 2006: 114).

وتهدف التنمية السياسية إلى تحقيق ما يأتي (وهبان، 2000: 105-106):

تحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن اختلاف أصولهم أو انتماءاتهم الفكرية والثقافية والدينية.

إشراك أفراد المجتمع في صنع القرارات الديمقراطية من خلال ممثليهم في مجلس الأمة والمؤسسات الدستورية والقانونية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عدم تركيز السلطات في يد هيئة واحدة والفصل بين السلطات، ووجود حق الاعتراض، والنقد الموضوعي، وحق المواطنين في متابعة ومراقبة اجهزة السلطة من خلال المؤسسات الشرعية.

قيام السلطة على أسس عقلانية رشيدة بحيث يكون تقلد المناصب القيادية مكفولا للجميع استنادا الى معايير موضوعية، وتكون ممارسة السلطة وفقا لقواعد واسس قانونية وفي إطار حدود يحددها الدستور.

تنمية قدرات أفراد المجتمع على إدراك مشكلاتها الحقيقية والتعامل معها تعاملاً رشيداً.

تحقيق التكامل السياسي بين أجزاء المجتمع من خلال كفاءة نظم التنشئة السياسية ووجود حد ادنى من الاتفاق حول القيم السياسية مع وجود ولاء سياسي للسلطة المركزية

ومن خصائص التنمية السياسية أنها أداة لتحقيق الحرية السياسة وغير الرسمية وعلى الرغبة الشخصية للمواطنين، ولا تتم في غياب الحرية الإعلامية.

تهدف النظم السياسية إلى تحقيق أعلى مستويات العدل والسلم الاجتماعي بهدف الوصول إلى تحقيق العدل والسلم الاجتماعيين وتحقيق مطالب واحتياجات المواطنين وبسط الأمن والاستقرار الناجم عن القبول والرضا العقلي بعيداً عن أي شكل من اشكال الخوف والسلطوية، وبهذه الاجراءات وغيرها، وقد سعى النظام السياسي الأردني كنظام "نيابي ملكي وراثي" للوصول الى نظام يحفظ كرامة مواطنيه، ويحترم حرياتهم وحقوقهم ويحقق العدل والمساواة، ويزيد من درجة المشاركة السياسية ويحمي السلم الاجتماعي للوصول الى مزيد من الشرعية السياسية وبالتالي الاستقرار للدولة(المشاقبة، 2012: 62).

بدأ اهتمام علماء الاقتصاد والسياسة بتطور دول العالم الثالث وقد أظهرت الدراسّات والأبحاث والنظريات عن التنمية الاقتصادية في بادئ الأمر، ثم سرعان ما تبين أن التنمية ينبغي أن تكون في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية معاً، خاصة وأنه قد ظهر تفاوت كبير بين الجهود المبذولة من قبل البلدان النامية في ميدان التنمية الاقتصادية من جهة وفي المجال السياسي من جهة أخرى، وتأخر الثاني عن الأول، وكان تمسك قطبي العالم المتطور شديداً بتصدير نموذجهما السياسي(شقير، 2004: 39).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهكذا على غرار التنمية الاقتصادية ظهر مفهوم "التنمية السياسية"، وصارت أبحاث التنمية السياسية ونظرياتها حقلا من حقول علم السياسة التي تندرج في سياق العلوم الاجتماعية، ومنذ البداية كانت العلاقة قوية بين نظريات التنمية السياسية وواقع النظام السياسي العالمي وستظل هكذا إلى وقتنا الحاضر.

فالمقولات والمصطلحات والانشغالات التي تكون هذه النظريات تعكس واقع النظام المذكور وتطوراته، فبعد انهيار المعسكر الاشتراكي وظهور الأحادية القطبية أصبح الحديث عن التنمية السياسية حديثاً عن كيفيات التحول إلى الديمقراطية وبنائها، وعليه سيتم دراسة هذا المبحث من خلال المبحثين التاليين.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية السياسية

تغير مفهوم التنمية إلى حقل السياسة في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ إذ ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية والمشاركة السياسة الواسعة ضمن مؤشرات متعددة من أبرزها:

مؤشر التنشئة السياسية:

تعد التنشئة السياسية جزءاً من التنشئة الاجتماعية، فالسلوك السياسي للأفراد أحد نتائج التنشئة الاجتماعية وما تحتوي عليه من عمليات يدرك أفراد من خلالها كيفية الحياة السياسية والاجتماعي للدولة إذ أنه من خلال ذلك تبرز الاتجاهات الاجتماعية الجديدة في المجتمع وينتج عنها نتائج سياسية قد تؤثر في النظام السياسي للدولة(الأسود، 1999: 138).

وهذه العملية تساعد على بقاء وديمومة واستقرار النظام السياسي، طالما تستهدف تمرير الأفكار والخبرات والأساليب السياسية التي يعتمدها المجتمع بين أبناء الشعب، وتحاول غرسها في نفوس الأفراد والجماعات على اختلاف خلفياتهم الاجتماعية والطبقية والدينية وتوجهاتهم السياسية والقومية (الحسن، 1983: 225).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هناك العديد من المنظمات التي تشترك في عملية التنشئة السياسية أهمها الأسرة والمدرسة والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام الجماهيرية والمجتمع المحلي، لكن تختلف درجة تأثير هذه المنظمات وتعتمد نفس أساليب التأنيس والتنشئة في غرس القّيم والأفكار لدى كافة أفراد المجتمع(الخلايله، 2012: 31).

وباعتبار أن عملية التنشئة السياسية تبدأ مع الفرد منذ ولادته وتستمر معه حتى مماته، فإن الفرد خلال ذلك يأخذ من المصادر والقنوات التي قد تختلف في أساليبها، ولكنها في النهاية تتجه نحو هدف واحد وهو تنشئة الفرد سياسياً واجتماعياً، لكي يكون من خلالها عضواً فاعلاً في المجتمع الذي يعيش فيه.

إن قنوات التنشئة السياسية بأنواعها المختلفة لا تتحمل فقط مسؤولية التلقين والتعليم والثقيف والتهذيب السياسي للمواطنين، بل تتحمل أيضاً مهمة فرز وتشخيص الأفكار والقيم والمواقف والممارسات السياسية نشرها وتكريسها في المجتمع. وعلى هذا الأساس فإن مؤسسات التنشئة السياسية تعمل على ترسيخ الروح الوطنية لدى الأفراد، وهو ما يجعلهم يعتزون بثقافتهم وتراثهم وحضاراتهم ذلك الاعتزاز الذي يدفعهم لأن يضحوا في سبيل وطنهم وأمتهم، وبما يحقق طموحهم في تنمية المجتمع تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية(الطيب، د.ت: 161-162).

مؤشر الثقافة السياسية والتنمية السياسية المحلية

مفهوم الثقافة السياسية:

تعتبر الثقافة السياسية جزءاً من الثقافة العامة للمجتمع، وعليه فإننا نجد تداخلاً كبيراً بين المفهومين، ويعكس ذلك التراث العلمي الذي يوضح لنا أن العلماء اهتموا بشكل واضح بمفهوم الثقافة الكلي، معتبرين أن الثقافة السياسية هي ثقافة فرعية Subculture وأنها تتأثر بالثقافة الأشمل وكان عالم السياسة الأمريكي غابريل ألموند ALMOND أول من استخدام مصطلح الثقافة السياسية في مقالة كتبها عام 1956(العجمي، 2015: 74).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وترتبط الثقافة السياسية بعملية أوسع نطاقا يطلق عليها أسم "التنشئة السياسية"، ويقصد بها اكتساب المواطن للاتجاهات والقيم السياسية التي يحملها معه أينما وجد في مختلف الأدوار الاجتماعية، وهكذا تصبح الثقافة السياسية عماد الثقافة والسلوك السياسي لأفراد المجتمع (الطيب، د.ت: 182-183).

أنماط الثقافة السياسية:

تعددت أنماط الثقافة السياسية والتي تطرق إليها بعض الباحثين في مجال علم الاجتماع السياسي، وقد حاول كل من غابريال ألموند وسيدني فيربا تحديد الثقافة السياسية، وجعلها نوعاً من السلوك الذي يرتبط بالنظم السياسية الديمقراطية (Verba، 1989: 194).

وعلى هذا الأساس نجد ثلاثة أنماط للثقافة السياسية وهي:

الثقافة الضيقة: وهذا النوع من الثقافة يشير إلى أن الأفراد ليس لديهم معرفة جيدة عن الأهداف والغايات السياسية.

ثقافة الخضوع: وهذا النوع من الثقافة يشير إلى أن الأفراد مختلفي الثقافات السياسية، يدركون جيداً ما يجرى حولهم في إطار النظام السياسي، إذ يتشكل لديهم نوع من الأحاسيس والمشاعر والوعي إلا أنهم غير قادرون على التغيير.

ثقافة المشاركة: هذا النوع من الثقافة، على العكس تماماً من النوعين السابقين، إذ يعتقد المواطنون أن لديهم فرص أكثر للمشاركة في الحياة السياسية والنظام السياسي، وأنهم قادرون على تغيير هذا النظام وتعديله بالوسائل العديدة المتاحة لديهم، على سبيل عن طريق الانتخابات والمظاهرات أو بواسطة الأحزاب وجماعات الضغط السياسي، وهذا النوع يمثل الدولة الديمقراطية.

والثقافة السياسية حسب سيدني فيربا S.verba هي مجموعة الاتجاهات المعتقدات والقيم التي تنظم – وتعطى معنى للنظام السياسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مؤشرات التنمية السياسية في الأردن:

يمثل البرلمان أهم مقومات التنمية السياسية، والحياة الديمقراطية في المجتمع، كما يعد أحد أهم المؤشرات لعملية دفع مسيرة التنمية السياسية أو تراجعها بشقيها الفردي والمؤسسي، كما أنها تعكس حلقة مهمة من حلقات تطور النظام السياسي والتشريعي والاجتماعي للدولة، وتظهر مدى رغبة كل من الدولة والمجتمع في تبني منهجاً ديمقراطياً تشاركياً، يسعى لتعزيز التنمية السياسية.

في أواخر ثمانينيات القرن العشرين الماضي وبداية التسعينات منه اتجهت العديد من دول العالم الثالث نحو الانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي، وذلك نتيجة التأثير بها من قبل الدول الداعمة اقتصاديا والتي يتناسب مستوى هذا الدعم ايجابيا مع ما تحققه من اصلاحات سياسية وديمقراطية(مصالحة، 2001: 79).

ويعود قرار النظام السياسي الأردني في التحول نحو الديمقراطية لأسباب داخلية وخارجية، أما الأسباب الداخلية فهي نتيجة الاوضاع الاقتصادية المتردية التي يعيشها البلد نتيجة الارتفاع الكبير في المديونية التي وصلت الى ثمانية مليارات دولار أمريكي، وزيادة نسبة البطالة الى مستوى يتراوح ما بين (12% الى 15%) أدى ذلك إلى إهتزاز العملة الأردنية وإنخفاض قيمة الدينار الأردني الى النصف تقريبا مما أدى إلى إنخفاض كبير في قدراتها الشرائية في اعقاب القرارات الخاطئة التي واكبت قرار فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة العربية المحتلة.(مصالحة، 2001: 82).

"وكونت هذه الظروف مجتمعةً أزمة اقتصادية خانقة طالت الأغلبية الساحقة من أبناء الوطن، أدت الى تكوين حالة من الاحتقان الشعبي، فحدثت مظاهرات جماهيرية في جنوب الأردن في عام 1989م، وهي مناطق تعتبر تاريخياً موالية للنظام وأعتقل عديد من الاشخاص خلال هذه المظاهرات وأعمال العنف إلا بعد أن قدمت الحكومة استقالتها، وحقيقة أن هذه الأحداث كانت موجهة ضد الحكومات المتعاقبة التي تسبب في هذه الازمة ولم تكن موجهه إلى النظام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تعامل النظام الأردني مع أحداث نيسان بأسلوب حضاري عبر الوسائل السليمة والديمقراطية من خلال التجاوب مع المطالب الشعبية بصورة متدرجة تترافق مع لمحافظة على هيبة الدولة والنظام في وجه الأحداث، وتعتبر احداث الجنوب المنبه للدولة بأن هناك اخطاء مهمة يجب تلافيها وهي واحدة من العوامل التي أدت الى التحول نحو الديمقراطية" (مصالحة، 2001، 15-16).

وقد بذل الأردن مجهوداً كبيراً في الأعوام التي تلت التحول باتجاه الديمقراطية، وذلك في الفترة التي اعقبت عام 1989م، والتي تمثلت بانطلاقة العمل في مجلس الأمة وعودة الحياة البرلمانية والحزبية، ولتحقيق ذلك لا بد من الارتكاز على مؤسسات تقوم بتنفيذ هذه الآلية، وحتى يكون العمل مؤسسياً لا عشوائياً ارتأت الدولة الأردنية إنشاء وزارة التنمية السياسية لتعمل ضمن قواعد محددة وهي "بناء وتعزيز أسس التنمية السياسية في إطار من الشراكة الحقيقية بين مؤسسات الدولة وكافة فئات المجتمع وفعاليته كنموذج لمجتمع مدني معاصر، متسامح، منفتح، متماسك، يساعد على الشراكة في الحياة العامة وبفعل طاقات ابنائه يستثمرها لبناء أردن حديث ومتطور"(استراتيجية وزارة التنمية السياسية في الأردن، دائرة الدراسّات والبحوث، 2006).

ولدعم مسيرة التنمية السياسية في الأردن فقد جاءت وزارة التنمية السياسية بالعديد من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ويمكن إجمالها بما يأتي: (وزارة التنمية السياسية، 2006)

تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث(التنفيذية والتشريعية والقضائية).

الحفاظ على التنمية السياسية والأمن الوطني.

المشاركة الفاعلة لكل الفئات الاجتماعية في الحياة السياسية.

اقتراح التعديلات التشريعية ذات العلاقة بالتنمية السياسية.

احترام الحريات وتحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.

إرساء قواعد الشراكة في مؤسسات المجتمع المدني وكافة فئات المجتمع الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إشراك المرأة في مختلف الميادين وتعزيز دورها في الأحزاب والمجالس النيابية والبلدية والهيئات الخيرية.

وكانت أهم إنجازات وزارة التنمية السياسية في مجالات تحقيق التنمية السياسية في الأردن:

فتح باب التعاون الوزارة مع الجهات المعنية في وضع مسودة كل من قانون الأحزاب السياسية وقانون البلديات التي تم اقرارها مؤخرا بعد موافقة مجلس النواب عليهما.

إعداد الوزارة خطة برنامج عمل للحوار الحكومي مع كافة فعاليات المجتمع حول الصيغة المثلى لقانون الانتخابات إذ تم عقد (ستة لقاءات) شملت عدة قطاعات ممثلة لـــــ (القطاع الخاص، القطاع النسائي، مركز الدراسّات الاستراتيجية، النقابات المهنية، رؤساء الجامعات، الأحزاب السياسية).

عقد عدد من الورش واللقاءات المشتركة مع لجان من المؤسسات المجتمع المدني لوضع مشروع مسودة القانون تمهيدا لعرضها على رئيس الوزراء.

إعداد برنامج عمل لتوعية المواطنين بحقوقهم الدستورية وواجباتهم الوطنية إذ اطلقت الوزارة في الاول من شهر كانون الثاني عام (2006) حملة توعية واسعة تحت شعار(أعرف حقوقك تحمي نفسك) شارك فيها على مدار شهر كامل ممثلون من المؤسسات الرسمية والاهلية ومواطنين من مختلف شرائح المجتمع وذلك من خلال تخصيص (250) دقيقة تلفزيونية للتوعية بالحقوق والواجبات.

واستكمالاً للحملة وزعت الوزارة في الاول من شهر نيسان عام 2006 (500.000) نسخة من الدستور الأردني كملاحق في جميع الصحف اليومية، وعدد من الصحف الاسبوعية، وكما وزعت الى طلبة المدارس بالمدارس بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم (1.600.00) نسخة على شكل كتيب صغير من الدستور الأردني.

عقدت الوزارة العديد من الورش والحوارات مع الممثلين من أغلبية الأحزاب السياسية في الأردن بهدف البحث في أوجه تطوير الحياة الحزبية، إذ اسفرت هذه اللقاءات عن إعداد مسودة قانون الأحزاب السياسية والذي تم عرضه مجلس الأمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قانون الانتخابات في الأردن في إطار الإصلاح السياسي في الأردن:

إن أول خطوات الإصلاح السياسي يجب ان تبدأ بإصلاح التشريعات، وذلك من أجل التكيف مع مراحل النمو والتطور الذي تمر بها المجتمعات، ومن هذه القوانين قانون الانتخابات في الأردن، لتساهم الانتخابات في دفع مسيرة التنمية السياسية التي تتحدث عنها كافة اوساط وتيارات المجتمع الأردني.

وعملية إيجاد قانون عصري، يعني قانون منسجم مع متطلبات كافة الأطراف على أن لا يكون إخراجاً حكومياً فقط، وانما يستلزم مشاركة فاعلة من كل الفئات والتيارات والأطياف المجتمعية والاتجاهات السياسية والاجتماعية، وذلك من خلال حوار وطني شامل يتم فيه وضع أجندة تشمل كافة انواع الإصلاح السياسي، من أجل التأكيد على المشروعية الدستورية في المؤسسات والقانون، أما شكل قانون الانتخابات المطلوب فهو الذي يسمح بإدخال العمل الحزبي داخل مجلس النواب والذي يعتبر طريقة للمشاركة في الحكومة، ويفسح المجال أمام التعدية السياسية، وانجاز مثل هذا القانون سيؤدي الى بناء جبهة داخلية متماسكة تحتمل اي صدمات مفترضة، وتعالج ما سبق ذكره من استحقاقات، على كافة الأصعدة(الخلايلة، 2012).

المبحث الثاني

أدوات وشروط تحقيق التنمية السياسية وشروط تحقيقها

تتجلى أهمية التنمية السياسية بأنها تهدف إلى أحداث تغيير شامل لجميع مكونات المجتمع كما أنها عملية حضارية مدروسة ومخططة تهدف إلى إيجاد تحولات كبيرة، في قطاعات الدولة المختلفة، وكذلك في الإطار السياسي، ولتحقيق التنمية السياسية الفاعلة على الواقع العملي فإنه هنالك حاجة إلى وجود استقلال وطني يحقق الوحدة الوطنية، ولا يمكن تصور نظام يحقق الوحدة الوطنية يخلوا من البرلمان والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث والذي يسلط الضوء على أدوات وشروط تحقيق التنمية السياسية وشروط تحقيقها على وجه العموم، وفي الأردن على وجه الخصوص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: أدوات ومحددات التنمية السياسية

عملية التنمية السياسية هي أساس إيجاد الظروف والشروط الملائمة للتطور الديمقراطي، فالتنمية السياسية تهدف في النهاية إلى بناء نظام سياسي ديمقراطي مرن، وإجراء عمليات التحديث عليه ليصبح نظاماً عصرياً ومتطوراً وديمقراطياً في آنٍ واحد، فالتنمية السياسية بذلك تفترض التخلص من السلطات التقليدية بخصائصها التي لم تعد تناسب مع الواقع الجديد، وهذه الحالة تتطلب وجود عملية مواجهة مستمرة مع البقايا الراسخة التي ما تزال تؤثر سلباً في اتجاهات الأفراد والمجتمع (الفهيد، 2015: 36).

ومن هنا لا بد من تحديد أهم أدوات ومحددات التنمية السياسية، وذلك من خلال تناول موضوع البرلمان والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع كأدوات لتحقيق التنمية السياسية:

البرلمان:

أصبحت الديمقراطية المباشرة الوسيلة الفعالة لتفعيل دور القضاء على فكرة الحكومة الاستبدادية والطريقة المثلى لتحقيق سيادة الشعب والوسيلة المثلى لتحقيق الديمقراطية التي تقوم وتستند على إرادة الشعب كأساس لمصدر السلطة في الدولة وتقوم الدولة الديمقراطية على أساس ان الشعب يقوم بانتخاب عدد من النواب الذين يكونون البرلمان، يتعاونون مع السلطة التنفيذية في تولي السلطة باسم الشعب ونيابة عنه ولمدة محدودة من الزمن، فالشعب لا يمارس السلطة ولا يشارك النواب فيها، وانما لا يترك لهؤلاء النواب الممارسة الكاملة نيابة عنه، وينطقون بإسمه ويعبرون عن مصالح، وجاء ذلك نظراً لتعذر تطبيق الديمقراطية المباشرة في الدول الحديثة، أصبحت الديمقراطية النيابية (حمادي، 1975: 103).

ونتيجة لازدياد الوعي السياسي وارتفاع المستوى الثقافي وانتشار الافكار الديمقراطية اصبح الشعب لا يرضى بهذا القدر من الحقوق السياسية واخذت الشعوب تطالب بالمزيد من التمتع بهذه الحقوق خاصة فيما يتعلق بالمشاركة في الحكم بصورة أكثر جدية لا ممارسة الانتخابات فقط وهذا ما دفع العديد من الدول النيابية الى اجراء تعديلات كان من شأنها ازدياد رقابة الشعب على المجلس النيابي، كأخذ بمبدأ الاستفتاء الشعبي والاعتراض الشعبي والاقتراح الشعبي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك اصبح للشعب حق حل البرلمان اذا ما فشل في حل مشاكله وتلبية متطلباته من خلال مناقشتها وإصدار قرارات تساعد في حلها او التخفيف منه (حمادي، 1975: 104).

إذ يختلف دور البرلمان من نظام سياسي لآخر فهنالك أنظمة استبدادية ولديها نظام نيابي كذلك هنالك أنظمة ديمقراطية ولها نظام نيابي، إلا أنه بالنظر إلى ما تنعم به الأنظمة الديمقراطية من استقرار سياسي واقتصادي، يُمَكّن إتاحة الفرص للبرلمان وللأحزاب السياسية والقوى والتجمعات والنقابات من المشاركة في عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية، ففي هذه الأنظمة تكون العلاقة بين الجهاز الحاكم "حكومة، مجلس تشريعي" وبين "الشعب علاقة تقوم على التفاعل والتحاور" وهذا ما يميز النظام الديمقراطي عن الأنظمة الاستبدادية أو البيروقراطية (عاشور، 1986: 3).

فالبرلمان في الأنظمة الديمقراطية يستمد قوته من قوة إرادة الشعب وتزداد قوته سواء أكان على الصعيد السياسة الداخلية أو الخارجية ليصبح مركز الثقل فيها، بوصفة المعبر عن إرادة الشعب الذي تمثله الدولة في المقام الأول (السيد، 1984: 5).

وهذا يشير إلى أن البرلمان في النظام الديمقراطي هو أهم مؤسسة في الدولة ومن خلاله تتحقق المشاركة السياسية، خصوصاً إذا ما كانت تمتلك الحرية في عملها وقائمة على أساس الكفاءة والنزاهة والشفافية، ومن هنا فإن النظام الديمقراطي فهو يتيح لأفراد المجتمع فرصة الشعور بأن لهم دور المسؤولية في عمل الدولة فهو يحرك وعيهم السياسي ويطوره من خلال النظر إلى دورهم في المشاركة السياسية بأنها ليست حق فقط أو وظيفة بل هي واجب أيضاً تفرضه ضرورات المواطنة على جميع أفراد المجتمع.

أما في الأنظمة المتسلطة أو الاستبدادية فإن قاعدة مشاركة المجتمع والقوى السياسية كالأحزاب والنقابات تكون هامشية في عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية، إذ يكون البرلمان عبارة عن ديكور سياسي مهمته الموافقة على قرارات رئيس الجمهورية، كما يمكن النظام السلطوي أو الاستبدادي تنفرد قيادات الجهاز الحكومي في الدولة بصياغة القرارات بلا رقابة أو مسائلة أو توجيه من قبل جهاز يمثل الإدارة الشعبية، وعندما لا تعبر المجالس النيابية عن الإرادة الشعبية كونها لا تنتخب انتخاباً حراً، فإن ما تمارسه من سلطات على الجهاز التنفيذي يعبر فقط عن المصالح العليا للمجتمع،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأن هذا البرلمان لا يعكس إرادة المجتمع الحقيقية وفي وضع كهذا يمكن أن يكون المجلس النيابي أداة تسبب الانحرافات لأداة ضبط الرقابة بالنسبة للجهاز الحكومي، وتتجلى مهمتها في تحقيق المصالح الخاصة وغير موجهه لخدمة المصالح العامة لجميع الشعب، كما أن غياب هذه البرلمانات يشير إلى أن الشعب لا يشارك في الحكم ولا في التوجيه ولا الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية أو القضائية وهو سقوط الضمان بأن ما يصدر من تشريعات وكذلك ممارسة الجهاز التنفيذي من سياسات سيكون لخدمة الشعب.

2. الأحزاب السياسية:

تعود نشأة الأحزاب السياسية إلى أوروبا وذلك بفعل دخول نظام الاقتراع العام إلى الحياة السياسية، وقد بدأ نظام الأحزاب يظهر بصوره واضحة في انجلترا ولاسيما بعد الإصلاح الانتخابي لعام (1832) وقيام المنظمات المحلية على أثره بتسجيل الناخبين في قوائم انتخابية، وتتبع ذلك جمعيات التسجيل التي تقوم بمهمه تسجيل الناخبين وفحص القوائم الانتخابية هذه الجمعيات انتشرت في كل انحاء انجلترا ففي عام (1861) تأسست (جمعية التسجيل الليبرالية) التي كانت النواة لتأسيس الحزب الليبرالي، وفي عام (1868) تزايد عدد الناخبين اثر اصلاح النظام الانتخابي، فقد تشكلت اللجان الانتخابية لتوجيه الناخبين وتنظيمهم ومن أبرز هذه اللجان لجنة (برمنكهام) وكان على رأسها (شامبرلن) وتوسعت هذه اللجنة إلى الاتحاد الوطني للجمعيات الليبرالية) وذلك في عام (1877) وفي هذا التاريخ كانت بداية ظهور الأحزاب السياسية الحديثة (الطعان، 1990: 164).

ويعرفّ الحزب السياسي بأنه: "بناء سياسي يتكون من مجموعة من الأفراد الذين يسعون إلى تحقيق أهداف مشتركة عن طريق الحصول على السلطة السياسية وذلك طبقاً لعقيدة معينة تحكم سلوكها، وما يتضمنه هذا السلوك من سلطة إصدار القرارات" كما يعرف بأنه: " أتحاد أو تجمع من الأفراد ذو بناء تنظيمي على المستوى القومي أو المحلي، يعبر في جوهره عن المصالح القومية"؛ قوى اجتماعية محدده ويهدف الوصول الى السلطة السياسية أم التأثير عليها بواسطة انشطة متعددة خصوصا من خلال توالي ممثليهم للمناصب العامة سواء كان عن طريق العملية الانتخابية أم بدونها (حرب، 2010: 58).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تأسيساً على تعد الأحزاب السياسية من المؤسسات المهمة للقيام بوظيفة المشاركة السياسية كونها قنوات اتصال مباشرة بالجماهير، فهي تستوعب أو تتفهم جيداً المطالب الشعبية ثم تقوم بالتعبير عنها من خلال تقديم مجموعة من الأهداف السياسية المنظمة أو من خلال التعرف إلى المشكلات والاهتمامات الخاصة للمجتمع كما أنها تؤيد انصارها على ممارسة الديمقراطية وهي بوصفها قناه للمشاركة السياسية يتضح دورها من خلال وظائفها فهي تقوم بالتنشئة السياسية ودعم الثقافة السياسية وغرس قيم قد تكون قيماً ديمقراطية وشمولية.(المنوفي، 1987: 87).

كما تقوم بتجميع المصالح المختلفة من خلال إختيار الحزب لقضية أو لمجموعة من القضايا بحسب درجة أهميتها والحاجة إليها؛ بالنسبة للمجتمع، ويقوم الحزب السياسي على أساس القضية التي تثير الإشكالية، بطرحها في برنامجه الانتخابي مما يجعلها تستقطب أكبر عدد ممكن من الناخبين من خلال تجميع مصالحهم وتقديمها للبرلمان، وهذا يمكنها من التأثير على الحكومة وسياستها العامة، وفي الديمقراطية الغربية تحتكر الأحزاب السياسة عملية الترشيح للانتخابات العامة ومن ثم القيام بالدعاية الانتخابية مثلا هنالك انتخابات أولية لاختيار مرشحي الحزب ومن ثم القيام بالدعاية الانتخابية وتمويلها وإدارة الحملات الانتخابية، أما الأحزاب السياسية الأمريكية فهي التي تشكل الحكومة وتؤثر عليها الأحزاب المعارضة ويختلف مدى تأثيرها على مدى رغبة الرئيس في الفوز في ولاية ثانية، فإذا كان راغباً في ذلك فإنه يرجع إلى حزبه لغرض الموافقة على تصرفاته أما إذ كان غير مرغوب بولاية ثانية أو تم انهاء ولايته الثانية فان تأثير حزبه على قراراته يكون أقل من المرة الأولى (ذو الحسن، 2013: 92).

ويبرز دور الأحزاب السياسية في أنها تناط بها وظيفة تنشيط الرأي العام وتوجيهه من خلال إمداد المواطنين بالمعرفة والمعلومات حول حل الإشكاليات التي تواجههم وتزودهم بالحلول المناسبة لها لذلك هي تلجأ إلى عقد الندوات وتنظيم النقاشات أو أنها تلجأ إلى الاستعانة بوسائل الإعلام التي يمتلكها الحزب او الاتصال المباشر بالمواطنين عبر تنظيم اللقاءات مع الزعماء وتعتمد الأحزاب السياسية على هذه الصورة الفعالة في التجمعات القبلية والعشائرية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أن هذا لا يعني أن وجود الأحزاب السياسية يتضمن تحقيق المشاركة السياسية بل على العكس من ذلك هنالك بعض الأحزاب والنظم الحزبية تعمل على قمع المشاركة السياسية أو الحد منها حفاظاً على موقعها في السلطة أو ثروتها الاقتصادية أو مكانتها الاجتماعية(حرب، 1987: 189).

كما أنها تقوم بدور التجنيد السياسي من خلال تدريب وتخريج السياسيين على المستوى الوطني من بين كوادرها من خلال تدريبهم على العمل السياسي وتزويدهم بالمعرفة والخبرة اللازمة لتولي الوظائف العامة او الدفع بهم الى الانتخابات العامة(بسيوني، 2004: 325).

ومن هنا فإن الأحزاب السياسية هي وسيلة رئيسية لتنظيم المشاركة السياسية، وتبرز الحاجة إليها للقيام بالدور المناط بها في البلدان النامية، في سبيل تعبئة الجماهير ولاسيما تلك الطبقات التي لا تمتلك الوعي اللازم بحقوقها وواجباتها، إذ أن نظام الحزب الواحد لا يقوم بقمع المشاركة السياسية بل يقوم بتعبئتها، وعليه فإن نظام الحزب الواحد في ظاهره يأخذ بالمشاركة السياسية، ولكن في الباطن تكون المشاركة السياسية غير فعالة وليست مؤثرة في إختيار القادة السياسيين أو انتقاء السياسات بل هي مجرد أداة لإضفاء صفة الشرعية على النظام السياسي وتبرير تصرفاته وأفعاله، فهو يحد من المشاركة السياسية ويقلص دورها المتفق عليه (حرب، 1987: 191).

وفي ضوء ما سبق فإن غياب التعددية الحزبية يشكل ضعفاً وخللاً في النظام السياسي للدولة، كما أنه يعيق الدور الرقابي للأجهزة الرقابية كالبرلمان وديوان المحاسبة ومكافحة الفساد، كما يشير غياب التعددية الحزبية في النظام السياسي إلى أن عملية انتخاب أعضاء البرلمان لا تستند على أسس سياسية ولا على مبادئ ديمقراطية بل هي قائمة على أساس المصالح الخاصة والأفكار الفردية، وبذلك تكون هيأت الظروف المناسبة لتغول السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في الدولة.

3. مؤسسات المجتمع المدني:

تأتي أهمية عمل مؤسسات المجتمع المدني في الدولة نظراً إلى ما يناط بهذه المؤسسات من دور واسع وفعال مجالات التنمية المجتمعية والتطوير الاقتصادي وتطوير الكفاءات الفردية والمساهمة بدفع عجلة التنمية السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذ تساهم مؤسسات المجتمع المدني في دفع مسيرة التنمية السياسية من خلال ما تقوم به من مشاركة سياسية فعّالة على الصعيد الوطني، إلا أن المناخ الذي يرافق ميسرة قيام مؤسسات المجتمع المدني في دول المختلفة التي تعد أهم قنوات المشاركة الشعبية، وان أعضاءها أكثر قطاعات المجتمع استعداداً للانخراط في الأنشطة الديمقراطية السياسية، إضافةً إلى أن الإدارة السلمية للصراع والمنافسة هي جوهر مفهوم المجتمع المدني كما استخدمه منظرو العقد الاجتماعي كل من:" روسو ولوك وهوبز والألماني هيجل وكارل ماركس والكسيس دي توكفيل وأنطونيو غرامشي" وكل ما فعله مستخدمو المفهوم من المحدثين هو تنقية أو توسع نطاق مظاهرة في المجتمعات المعاصرة المعقدة فهي أداة ضرورية لزيادة إندماج المواطنين في العملية السياسية الجارية داخل النظام السياسي بوصفها أداة للتعبير عن مختلف الاهتمامات التي تمثل النشاطات الإنسانية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية (نقرش، 2005: 470).

وتعرف مؤسسات المجتمع المدني بأنها: مجموعة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنظم في إطار شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، والتي تحدث بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التي تنشأ وتعمل باستقلالية (الصبيحي، 2000: 32).

وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني مدارس لتعلم الممارسة الديمقراطية من خلال ممارسة العمل الديمقراطي داخل اروقتها كالدخول في حوار مع الأعضاء الآخرين والتنافس على القيادة بالترشيح والتصويت في الانتخابات التي تجري فيها تصبح بمثابة مدرسة يتعلم فيها الفرد اصول هذا السلوك الديمقراطي على مستوى الجماعة الصغيرة التي ينتمي اليها ليمارسه بنفس الحماس والايجابية بعد ذلك على مستوى المجتمع كله، فإذا عتاد الفرد على التصويت في انتخابات المؤسسة او الجمعية أو المنظمة يؤدي الي تصويته في الانتخابات التي تجري لإختيار النواب الذين يمثلونه في البرلمان، أو لاختيار الحكومة التي تحكمه، ومن هنا فإن مؤسسات المجتمع المدني تقوم بتفعيل العملية السياسية وبجمع المصالح وتنميتها وتدريب القيادات وتعزيز القيم الديمقراطية ونشر المعلومات في الإصلاح الاقتصادي فهي تملك تأثيراً كبيراً في المشاركة السياسية(الصاوي، 1993: 108).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن جهةٍ أخرى تحد مؤسسات المجتمع المدني من سلطة الدولة، وذلك من خلال قيامها بالدور الرقابي على سياسات الدولة وقراراتها وعلاقتها بمواطنيها وبدور الوسيط إذا ما تمكنت مؤسسات المجتمع المدني في المحافظة على الطابع الاستقلالي لها فأنها سوف تؤدي دور الوسيط الذي ينظم العلاقة بين الفرد والدولة، ويضبط الياتها على وفق نسق معين يقدم متى تطلبت المصلحة الوطنية ذلك فهي تتحول بهذا الشكل الى وسائل وطنية جماهيرية لتنشيط الفعاليات السياسية الحرة داخل المجتمع وقنوات يتم من خلالها تحريك مطالب المواطنين وعرضها على الحكومة، وأداة بين المواطنين والدولة حيث تعاملهم الدولة ليس بوصفهم أفراد عزل بل مواطنين ينتمون إلى جماعات او مؤسسات أكبر (بغدادي، 2003: 162).

يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية السياسية من خلال غرس مجموعة من القيم والمبادئ في نفوس أعضائها تقوم على مبدأ المساواة والإنصاف، وتقبل الرأي الآخر والاستعداد للمشاركة والتعاون والتضامن ولتحمل المسؤولية والمبادرة للعمل الإيجابي والاهتمام والتحمس للشؤون العامة للمجتمع بما يتجاوز الاهتمامات الخاصة والمصالح الشخصية الضيقة فمن أهم الوظائف التي تقوم بها هذه المؤسسات هي اشاعة ثقافية مدنية ترسخ في المجتمع احترام قيم النزوع لعمل التطوعي والعمل الجماعي مما يترتب على هذه كله تأكيد قيم المبادرات الذاتية والثقافية بناء المؤسسات وهذه القيم هي في مجاملاها قيم الديمقراطية ومن هنا فأن اشاعة الثقافة المدنية التي تقوم في المجتمع هي خطوط مهمة على طريق التطور الدمقراطي للمجتمع اذا يستحيل بناء مجتمع مدني بدون توفير صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع طبقا لقواعد متفق عليها بين جميع الأطراف ويستحيل بناء مجتمع مدني دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان الحرية الاعتقاد وتعبير والتجمع والتنظيم ومن ثم دور المجتمع في اشاعة الثقافة المدنية بهذا المفهوم هو تطوير ودعم وتحوّل للديمقراطية في الوقت نفسه (حافظ، 2007: 88).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن هذه المؤسسات تقوم بعملية تجميع المصالح وبلورتها وذلك عندما تكون متعارضة ومتضاربة وبلورتها وتقديمها الى المؤسسات الحكومية التي تتولى تحويلها وإنتاجها بصيغة قرارات وسياسات عامة وهنا تكمن أهمية هذه الوظائف لمؤسسات المجتمع المدني ففي حالة غياب هذه الوظيفة التضامنية ستكون النتيجة عجز الحكومة عن التعامل مع هذه الكم الهائل من المتطلبات المختلفة التي تعبر عن تعارض مصالح الجماعات والأفراد في المجتمع مما يصيبها بارتباك يؤدي إلى إنتاج سياسات أو إصدار القرارات قد تكون متحيزة لبعض على حساب بعض اخر بما يعكس اختلاف التوازن بين الجماعات ويتعارض مع مبدأ الحياد الذي يجب ان تلتزم به الدولة تجاه موطنيها حتى لا يؤدي الحيازة والاستقرار ويؤثر ويثير حفيظة الجماعات والفئات التي تشعر بالإهمال أو الظلم ويدفعها إلى التمرد والعصيان ضد الحكومة وضد الفئات الأخرى (الصاوي، 1993: 254).

المطلب الثاني: العلاقة التبادلية بين التنمية السياسية والاقتصادية

التنمية السياسية هي "عملية متصلة تتكون من مجموعة من التبدلات والتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية والتي تشارك في فعلها عبر تغذية عكسية متبادلة"، تعمل على تطوير قدرات الاقتصاد والمجتمع وتوفير الطاقات البشرية والموارد المادية والمالية لتعزيز وترشيد الإنتاج الاقتصادي، مما يسمح بالتالي بتوفير مستوى لائق من العيش للمواطنين في إطار من الأمن بشكل مطرد أو متصل (الصائغ، 1994: 13).

التنمية من خلال هذا التعريف لم تقتصر على زيادة الدخل الفردي الحقيقي ورفع مستوى الرفاهية الاجتماعية للشعب وتقليل التفاوت الطبقي، وإنما أصبحت تعني التغيير الحضاري الذي يشمل مختلف نواحي الحياة المادية والمعنوية (بغدادي، 2003: 286)

أي إن مفهوم التنمية لم يعد يقتصر على البعد الاقتصادي فقط، بل أضحى يتضمن أبعاداً أخرى اجتماعية وسياسية وثقافية، أي إنها عملية تغيير شاملة تستهدف القضاء على كل أنواع التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بتحسين المستوى المعاشي للشعب والقضاء على تخلفهُ واستغلاله، التنمية بذلك عملية ذات نظرة شمولية لكل عناصر البنية الاجتماعية، إذ تأخذ بالحسبان إن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها، وإقامة مجتمع ديمقراطي موحد، ومن هنا يمكن القول بأن التنمية هي: عملية تغيير مستمرة ومتصاعدة وموجهة لتحقيق احتياجات المجتمع المادية وغير المادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن التنمية تهدف إلى تغيير شامل لجميع مكونات المجتمع المادية والثقافية وبناءً على ما تقدم وعند التصدي لتحديد مفهوم التنمية فإننا نجد، اتفاقاً بين الباحثين على إن التنمية هي عملية حضارية مدروسة ومخططة تهدف إلى إيجاد تحولات كبيرة، في القطاع الاقتصادي - الزراعي - الصناعي - الاجتماعي- والخدمي، وكذلك في الإطار السياسي(الشمري، 2010: 56).

كما أن التنمية تهدف إلى نقل المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم في جميع مجالات الحياة وتحقيق العيش السعيد للمواطنين، وتطوير الإنسان، وإنقاذه من حالة التخلف إلى حالة يمكن إن يساهم في عمليات البناء الشامل للمجتمع، وهذا الأمر بحاجة إلى وجود بلد مستقل ومحقق للوحدة الوطنية، وخالي من المشكلات العرقية والهويات الفرعية، ومتمتعة بقدر كافي من التنمية السياسية، إذ أن عدم وجود للتنمية في ظل مجتمع تعاني وحدتهُ الوطنية من المشكلات وكثرة الانقلابات العسكرية التي يقوم بها أبناء الشعب ضد النظام القائم، وفي مقابل ذلك ما يقوم به النظام ضد أبناء الشعب في فرض القوانين الخاصة بمنع التجول وتشكيل المحاكم العسكرية والتغييرات الوزارية المستمرة وتطبيق الأحكام العرفية(العشري، 1999: 51).

وذلك من أجل السيطرة على أعمال العنف التي تصدر من تلقاء ذلك، فالتنمية في الجانب السياسي في البلدان النامية، إذ تواجه معضلات ولاسيما ظاهرة عدم التنمية السياسية، وهذا ما يؤدي إلى تسخير كل الطاقات والجهود من أجل تثبيت أركان النظام القائم، وتدعيم حالة التنمية السياسية فيها(غليون، 1995: 210).

لذلك فإن هذه البلدان، لم يكتب لها أن تعرف التنمية بالرغم من إنها غنية وتمتلك ثروات هائلة، إذ نلاحظ إنها تأتي في مراكز متدنية بالنسبة إلى دول العالم.

فالأنظمة السياسية التي تتمتع بنوع كافٍ من التنمية السياسية، هي تلك الأنظمة التي تمكنت من بناء آليات ومؤسسات تتيح أكبر قدر ممكن من الحراك الاجتماعي وتداول القوة الاقتصادية والسياسية بين أفراد المجتمع، لذلك فإن الديمقراطية التي ينادي بها أي نظام سياسي لا تقاس من خلال عدد الأحزاب التي أجيز لها أن تمارس العمل السياسي، وإنما من خلال التداول السلمي والفعلي للسلطة بين الجميع، وعبر الطبقات الاجتماعية المختلفة، مما يترتب على ذلك من آثار على المستوى الواقعي بإذ تتاح المشاركة الشعبية، وتكافؤ الفرص لكافة أفراد المجتمع دون تمييز(غليون، 1995).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إضافة إلى ذلك فأن الإقرار بمبدأ التعددية السياسية لا يعني وحده بأن الديمقراطية قد تحققت، فالديمقراطية تعني قبل كل شيء منع احتكار السلطة والثروة من قبل فريق واحد أو طائفة اجتماعية معينة، وبناءً عليه ولكي تحقق التنمية أهدافها المذكورة، بشكل عام، وهدفها المتعلق بتعزيز فرص التلاحم الوطني، بين أعضاء الجماعة الوطنية، بشكل خاص، وبالذات الجماعات الوطنية المتشرذمة أو التي تتكون من جماعات عدة، فأن الضرورة تقتضي أن تكون هذه التنمية متوازنة في مضامينها وإبعادها وأهدافها وعلى النحو التالي(بغدادي، 2003: 286).

يجب أن تكون التنمية شاملة في توجهاتها، أي لا ترتكز على جانب واحد دون الأخر، لذلك فهي تشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. يجب أن تكون التنمية متوازنة في توجهاتها، بين المركز والمحيط، أي لا تركز على المراكز الرئيسية كالعاصمة أو المدن الكبرى فقط، وإنما يجب أن تتوزع بشكل عادل على مختلف المناطق في الدولة، في الريف والمدينة، وذلك لان أي خلل في التوزيع سوف يؤدي إلى خلل في بناء تحقيق الوحدة الوطنية(غليون، 1995).

إذ أن التفاعل بين الريف والمدينة مهم جدا في عملية تحقيق الاندماج القومي بين الجماعات الاثنية والعرقية المختلفة داخل الدولة، لأن هذا التفاعل يؤدي إلى تعزيز فرص التكامل الوطني أو القومي، وهذا يتطلب اعتماد أسلوب التخطيط الإقليمي المتوازن الذي يكفل تنمية وتائر الإنتاج والخدمات وفقا إلى اعتماد موازنة مرسومة لكل الإقليم السياسي، والتي تقود إلى وحدة اقتصادية (بغدادي، 2003: 288).

ويرى الباحث استناداً على ما سبق بأن التنمية السياسية والاقتصادية تسير في خطين متوازيين ومتزامنين، فكلٌ منهما متطلب سابق للآخر، وبرغم الخلاف الفقهي حول من يقول أن التنمية السياسية قبل الاقتصادية، أو أن الاقتصادية تسبق السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
المساعدات الخارجية الأنواع والأهداف والشروط

تُعد المساعدات الاقتصادية الخارجية من الدول الكبرى إلى الدول النامية أحد أهم المصادر التي تعتمد هذه عليها الدول في تمويل أنشطتها المختلفة، إذ تمثل هذه المساعدات بالنسبة للدولة التي تتلقاها أهمية بالغة من إذ تنميتها وتطوير بنيتها التحتية ودعم عجلة التنمية الاقتصادية والسياسية لها، وبالرغم من أن المساعدات الخارجية تعد مصدراً من مصادر تمويل برامج التنمية إلا أنها تخضع الدولة المتلقية للمساعدات لشروط تفرضها الدولة المانحة.

ومن هنا لا بد من إلقاء الضوء على مفهوم وأهمية المساعدات الخارجية وأهم أنواعها وأهدافها، وصولاً إلى الأساس التي تقوم عليه هذه المساعدات، وأهم الشروط التي تخضع فيها الدولة المتلقية للمساعدات للدولة المانحة، وهذا ما تم تناوله في هذا الفصل والذي يتضمن المباحث الآتية:

المبحث الأول مفهوم وأهمية وأهداف وأنواع المساعدات الخارجية

المبحث الثاني: الأساس الذي تقوم عليه المساعدات الخارجية

المبحث الأول

مفهوم وأهمية أهداف المساعدات الخارجية

تُعدّ المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الدول العظمى للبلدان النامية إحدى أهم أدوات السياسة الخارجية، وتتعدد المساعدات التي تقدمها هذه الدول، فتكون إما مساعدات عسكرية وأمنية أو مساعدات إنسانية أو مساعدات اقتصادية من خلال عمليات التبادل التجاري والاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية المساعدات الاقتصادية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً": مفهوم المساعدات الاقتصادية:

وحول تحديد مفهوم المساعدات الاقتصادية فقد أشار (هايتر، 1989: 116) إلى أن المساعدات الاقتصادية هي عبارة عن: " تحويل المصادر من المؤسسات أو الحكومات الرسمية في الدول العظمى إلى الدول النامية في سبيل دعم عجلة التنمية الاقتصادية فيها".

ومن جهة أخرى عرفت المساعدات الاقتصادية بأنها: "تقديم المنح لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من قبل الدول الغنية إلى الدول النامية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي فيها" (مهيدات، 2005: 63).

وقد تم وصف المساعدات الأمريكية على وجه الخصوص بأنها: إحدى ركائز الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ سياساتها الخارجية ، وأنها بمثابة أسلوب مؤثر في علاقاتها الدولية. (العمرو، 2004: 168).

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف المساعدات الاقتصادية كشكل من أشكال المساعدات الخارجية بأنها دعم اقتصادي تقدمة جهة مانحة، غالباً ما تكون دولة إلى جهة أخرى غالباً ما تكون من البلدان النامية لمساعدتها على القيام بأعباء عملية التنمية ومواجهة العوائق التي تعترضها. وتتعدد أشكال المساعدات الاقتصادية فقد تكون عبارة عن دعم نقدي أو سلعي أو مساعدة فنية أو علمية وغيرها.

ثانياً: أهمية المساعدات الاقتصادية:

باتساع نطاق أهداف المساعدات الخارجية، وإلى جانب الهدف السياسي الخارجي باتت المساعدات تستهدف تحقيق التنمية الشاملة بجميع أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمستدامة، على ان يرتكز الجانب السياسي في عملية التنمية إلى مفاهيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، أما الجانب الاقتصادي فيرتكز على التحول إلى اقتصاد السوق والعودة بالدولة إلى استقرارها وأمنها الوطني التقليدي(الياس، 2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعتبر المساعدات الاقتصادية شكلاً من أشكال السياسة الخارجية التي تقدمها الدول الغنية للدول النامية، وذلك بهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية فيها ضمن إطار النظرة الشمولية لضرورة التعاون الدولي وبناء العلاقات المتبادلة فيما بين الدول، وتؤدي هذه المساعدات بدورها إلى خلق قوة شرائية وطنية في الدولة المتلقية للمعونة، بما ينعكس في زيادة دخل المواطنين وبالتالي زيادة الدخل القومي الذي يؤدي إلى التنمية الاقتصادية الشاملة (العجمي، 2011:23).

تقوم المساعدات الاقتصادية على مبدأ الكفاءة السياسية للدولة، وغالباً ما تكون لهذه المساعدات بعداً سياسياً يليه البعد الاقتصادي، إذ تعتبر المساعدات الوسيلة التي من خلالها يتم تحقيق الغاية، وفي إطار العلاقات الدولية فإن الغاية السياسية للدولة المانحة هي عملية توظيف للمصادر الاقتصادية كأداة تؤثر في السلوك الداخلي أو الخارجي للدولة التي تتلقى المساعدات. (Spyros & Wilson, 2001)

ويعتمد تقديم الدول المانحة للمساعدات الاقتصادية على أسس عدة من أبرزها: (هايتر، 1989) و(مهيدات، 2005):

تحقيق المصالح السياسية والاقتصادية المشتركة بين الدولة المانحة للمعونة والدولة المتلقية لها.

استغلال الدولة المتلقية للمساعدات الاقتصادية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وزيادة قدرة الدولة في تطوير بنيتها الاقتصادية.

استفادة الدول النامية من المساعدات الاقتصادية في دعم البنيان الاقتصادي ورفع طاقتها الإنتاجية وتحقيق التنمية السياسية.

لم تعد المساعدات تقدم بناءً على تعهدات من الدولة المتلقية باستخدامها في مجال معين، وإنما وفق أسس ومعايير متكاملة دولياً، بما يتلاءم مع الشروط التي تضعها الدولة المانحة لضمان تحقيق الهدف من المساعدات، وهي شروط واسعة ومتكاملة وتفصيلية تمتد إلى حد المطالبة بالرقابة على طريقة استخدام الأموال المقدمة للبلد وضرورة الإشراف عليها، وحتى فرض طريقة إرساء المناقصات والشروط التي يجب أن تتضمنها. وهو ما يفقد البلد المتلقي سيأدته وقراره المستقل بإحلال سيادة محل سيادة أخرى وإن كان ذلك يتم تحت مسميات أخرى (الياس، 2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: أهداف المساعدات الاقتصادية

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية وذلك بتعزيز طموحها في الوصول إلى أسواق العالم الرئيسية ومصادر الطاقة والمعادن الاستراتيجية المتوافرة في المنطقة، كما أنها تسعى إلى فتح أسواق دولية جديدة وتطويرها لخدمة البضائع الأمريكية وتشجيع الاستثمار الخارجي مما يساند اقتصاد الدولة المتلقية للمساعدات وينعشه ويبقيه في حالة نمو وبهذا تضمن الولايات المتحدة الأمريكية سوقاً لصادراتها وصدور تشريعات وقوانين تؤمن الاستثمارات الأجنبية وتخدمها (شقير، 1994: 75).

كما تسعى المساعدات الاقتصادية إلى دعم القطاع الخاص المحلي في الدولة المتلقية للمساعدات إذ إنها تؤثر في هياكل الإنتاج والمؤسسية في اقتصاد الدولة الملتقية، وتساهم في أحداث تغيرات واضحة تساعد على بناء قوة اقتصادية اجتماعية مستقرة في إطار من التبعية للنظام الرأسمالي مما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال من مختلف دول العالم يتمثل بتبعية الاقتصاد الرأسمالي من خلال الاندماج في النظام الاقتصادي(أبو عليم، 2017: 18).

في حين يشير العمرو(2005: 52) إلى أن المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للدول النامية خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط ما يلي:

دعم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط كونها تؤدي أهداف استراتيجية مهمة للولايات المتحدة الأمريكية.

مساعدة الدول الصديقة على توفير الأمن الاقتصادي والسياسي لها.

دعم الجهود الرامية إلى حل الصراعات بالطرق السلمية وبخاصة الصراع العربي الإسرائيلي.

المطلب الثاني: أنواع المساعدات الاقتصادية

عادةً ما تهدف المساعدات الاقتصادية إلى توسيع دائرة الأسواق التقليدية والوصول إلى أسواق جديدة بدليل القيود والشروط التي ارتبطت بها عمليات الإقراض الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: أنواع المساعدات الاقتصادية عموماً

هنالك عدة أنواع للمساعدات الاقتصادية من أبرزها ما يلي:

مساعدات متعددة الأطراف: وهي نوع من المساعدات التي تقدمها المنظمات الدولية والإقليمية مثل بنوك التنمية ومنظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي للدول النامية، إذ تسهم حكومات الدول في العالم بتمويل هذه المنظمات، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من أكثر الدول التي تمول المنظمات الدولية (شريم، 1996: 114).

مساعدات ثنائية: ويتم تقديم هذا النوع من المساعدات على أثر اتفاق ثنائي بين البلدين، والمساعدات الثنائية تعطي للدولة المانحة فرصاً واسعة في التدخل بالشؤون الداخلية والخارجية للدولة المتلقية للمعونة، فتقوم الدولة المانحة بتحديد اتجاهات سياستها الخارجية واتخاذ القرارات التي تتناسب مع مواقف الدولة المانحة نحو القضايا الإقليمية والعالمية (العجمي، 2011: 38).

ثانياً: أنواع المساعدات الاقتصادية التي تقدم للأردن

تعددت أنواع المساعدات الاقتصادية بحسب القطاعات الموجهة إليها، ومن أبرز أنواع المساعدات الاقتصادية في الأردن ما يأتي (أبو عليم، 2017: 28).

مساعدات دعم الميزانية: تقوم الولايات المتحدة بدعم الميزانية الأردنية عن طريق تقديم مساعدات اقتصادية على شكل منح لدعم الميزانية من خلال برنامج التمويل النقدي، إذ تقدم الحكومة الأمريكية على تمويل الحكومة الأردنية بالعملة الأجنبية وذلك لتخفيض الدين الحكومي الخارجي، وتغطية العجز في الميزان التجاري الأردني وتعزيز موقف الحكومة الأردنية التبادلي من العملات الصعبة، وكذلك معالجة المشكلات الاقتصادية إن وجدت والاختلالات في الميزانية العامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مساعدات دعم المشاريع: المساعدات الاقتصادية التي يتلقاها الأردن لدعم المشاريع تتمثل ما يلي:

مساعدات تشجيع الفرص الاقتصادية: تهدف المساعدات الاقتصادية إلى إبقاء الأردن في مسار النمو والتنمية وزيادة فاعلية القطاع الخاص ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك من أجل إيجاد مناخ استثماري جيد في المنطقة وتوفير فرص عمل للأردنيين لتحسين المستوى المعيشي لهم وتوسيع الفرص الاقتصادية.

مساعدات دعم مشاريع المياه: تحرص الدول المانحة على دعم قطاع تطور في الأردن كون المملكة الأردنية تعاني من نقص في هذا القطاع كونه يدعم تطور القطاع الاقتصادي ونقص المياه ويعتبر من أهم المشكلات التي قد تواجه التطور الاقتصادي في البلد وتسعى من خلال تقديم المساعدات إلى تطور البنية التحتية وإصلاح قطاع وإدارة المياه والمحافظة عليها بالإضافة إلى تطوير البرامج التوعوية على المستوى المنزلي والمؤسسي والصناعي.

مساعدات تطوير قطاع المياه: قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات لتطوير قطاع المياه أكثر من القطاعات الأخرى في الأردن إذ بلغت قيمة المساعدات الأمريكية في قطاع المياه منذ عام 2000م ما يقارب (700) مليون دولار أمريكي حتى عام (2014) ففي عام (2010) قدمت الحكومة الأمريكية من خلال مؤسسة تحدي الألفية الحكومية منحة للأردن بقيمة (275) مليون دولار أمريكي من أجل تنفيذ مشاريع مهمة وحيوية تعنى بالمياه والصرف الصحي في محافظة الزرقاء ولا يزال العمل قائما على تنفيذها. إذ تتم المساعدات من خلال إدارة المصادر المائية وبناء محطات لمعالجة المياه وتكريرها لاستخدامها لأغراض الزراعة وأيضاً إنشاء وتطوير شبكات المياه، ومشروع محطة تنقية جنوب عمان، مشروع إعادة تأهيل شبكات المياه في عمان، مصادر المياه في المملكة (وكالة الأنباء الأردنية بترا، 2014).

مساعدات دعم قطاع الزراعة: سعت الولايات الأمريكية لدعم التنمية الزراعية في الأردن وذلك لتخفيف الأعباء الاقتصادية التي يعاني منها الأردن من خلال إنشاء مراكز البحوث والتوسع الزراعي ودعم برامج الإرشاد الزراعي وتنفيذ البحوث الزراعية المختلفة واستثمار المناطق الجافة والمرتفعة التي سأهم استثمارها بإدخال تكنولوجيا الأراضي الجافة المتطورة والجديدة وأحداث تطور ايجابي بالزراعة عبر السنيين (وكالة الأنباء الأردنية بترا، 2015).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مساعدات دعم قطاع الصحة: تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية تتلوها فرنسا ودول الاتحاد مانحة للقطاع الصحي في الأردن إذ عمدت على توفير ما يقارب (445) مليون دولار أمريكي بين الأعوام (2000-2015) إذ يهدف برنامج المساعدات الصحية للأردن إلى تطوير قطاع الصحة من حيث تنفيذ عدة برامج صحية تساعد في تنمية قطاع الصحة، ونفذت برامج الصحة الإيجابية وصحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة وتحسين برنامج الأمومة والطفولة ودعم المراكز الصحية والمستشفيات العامة بالمعدات الفنية والأثاث اللازم لتسهيل عملية الخدمات للمواطنين.

مساعدات دعم قطاع التعليم: يسعى الأردن جاهداً لتطوير التعليم في المملكة من بدأت الشراكة بين الأردن والولايات المتحدة لتحسين وتطوير القطاع التعليمي الأردني

ومن البرامج التي حققها المساعدات الأمريكية في الأردن: برنامج تعزيز نظام العام من خلال استخدام معايير الضمان والجودة لتعزيز قدرة وزارة التربية والتعليم على تطوير البيئة وتحسين نتائج التعليم وتعزيز كفاءة المعلمين من خلال الدورات التدريبية والإرشادية لتحسين مستوى الأداء كذلك تطوير الشراكة الدائمة بين القطاعين العام والخاص.

مساعدات دعم قطاع السياحة: يعد قطاع السياحة من أكبر قطاع اقتصادي في الأردن إذ يساهم بأكثر من (14%) من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد كما إنه يعد ثاني أكبر قطاع يجني العملات الصعبة عدا إنه أكبر مساهم في توفي فرص العمل للذكور والإناث، فمن خلال المشروع الأول في الأردن سياحة (2005-2008م) الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) إذ عملت الوكالة على تحريك أكثر من (90) مليون دولار أمريكي لدعم السياحة وبعد النجاح الذي حققه المشروع الأول أنشئ الثاني مشروع تطوير السياحة (2008-2013م) الذي تم من خلاله العمل على رفع مهارات الالاف من هذه الفترة ب (500) مليون دولار أمريكي ومن ثم ومشروع السياحة المستدامة (2013-2015) وذلك من أجل تحسين النمو الاقتصادي المحلي. وتعزيز دور هيئة تنشيط السياحة الأردنية والترويج للسياحة من خلال التعاون مع القطاع الخاص (usaid.gov).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

الشروط الشكلية لتقديم المساعدات والجوانب الإيجابية والسلبية لها

المطلب الأول: الشروط الشكلية لتقديم المساعدات

تقدم الدول المانحة من عشرات المليارات دولار أمريكي سنويا مساعدات للدول في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وكذلك تفعل معظم دول أوروبا واليابان، فهل لهذه المساعدات أهمية في تنمية الدول المتلقية للمساعدات، وهل هي إسهام حقيقي في التنمية أم أنها وسيلة للاستغلال والهيمنة ؟ يقدم كتاب "المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي" والصادر في عمان عن المركز العلمي للدراسات السياسية أفكارا مهمة حول جدوى هذه المساعدات ومخاطرها على الاقتصاد والتنمية والاستقلال.

أولاً: الأساس الذي تقوم عليه المساعدات الاقتصادية

تقوم المساعدات الاقتصادية على مبدأ الكفاءة السياسية للدولة، وغالباً ما تكون لهذه المساعدات بعداً سياسياً يليه البعد الاقتصادي، إذ تعتبر المساعدات الوسيلة التي من خلالها يتم تحقيق الغاية، وفي إطار العلاقات الدولية فإن الغاية السياسية للدولة المانحة هي عملية توظيف للمصادر الاقتصادية كأداة تؤثر في السلوك الداخلي أو الخارجي للدولة التي تتلقى المساعدات (Spyros & Wilson, 2001).

ويعتمد تقديم الدول المانحة للمساعدات الاقتصادية على أسس عدة من أبرزها: (هايتر، 1989) و(مهيدات، 2005: 59):

تحقيق المصالح السياسية والاقتصادية المشتركة بين الدولة المانحة للمعونة والدولة المتلقية لها.

استغلال الدولة المتلقية للمساعدات الاقتصادية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وزيادة قدرة الدولة في تطوير بنيتها الاقتصادية.

استفادة الدول النامية من المساعدات الاقتصادية في دعم البنيان الاقتصادي ورفع طاقتها الإنتاجية وتحقيق التنمية السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لم تعد المساعدات تقدم بناءً على تعهدات من الدولة المتلقية باستخدامها في مجال معين، وإنما وفق أسس ومعايير متكاملة دولياً، بما يتلاءم مع الشروط التي تضعها الدولة المانحة لضمان تحقيق الهدف من المساعدات، وهي شروط واسعة ومتكاملة وتفصيلية تمتد إلى حد المطالبة بالرقابة على طريقة استخدام الأموال المقدمة للبلد وضرورة الإشراف عليها، وحتى فرض طريقة إرساء المناقصات والشروط التي يجب أن تتضمنها. وهو ما يفقد البلد المتلقي سيأدته وقراره المستقل بإحلال سيادة محل سيادة أخرى وإن كان يتم تحت مسميات أخرى (الياس، 2014، د.ت).

ثانياً: شروط تقديم المساعدات الاقتصادية

من أبرز الشروط المترتبة على تقديم المساعدات الاقتصادية ما يلي(Spyros& Wilson, 2001):

استغلال المساعدات في شراء الخدمات والبضائع.

أن تكون انتماءات السياسة الخارجية للدولة المتلقية للمعونة وسياسات الاستثمار والتصدير مرغوب به في البيئة الخارجية للدولة.

اتخاذ الاجراءات اللازمة للتصحيح الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة.

عند استيراد أو تصدير البضائع يجب أن يتم شحنها بواسطة الوسائل الملاحية التابعة للدولة المانحة.

المطلب الثاني: سلبيات وإيجابيات المساعدات الخارجية

من أبرز إيجابيات المساعدات الخارجية للدول النامية (العمرو، 2004، 71-73):

تقديم المساعدات من أجل تسهيل إصلاحات اقتصادية أساسية، مثل الحد من الديون، ومكافحة المخدرات التضخم المالي، وإصلاح النظام الضرائبي، أو أي شيء آخر حسب الحالة الخاصة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المساعدات على أساس المشروع أو البرنامج، إذ يتم تقديم القرض أو الهبات المتعلقة بالمشاريع، لشراء القطع التي تستورد لبناء المشروع، أو المساهمة في بعض النفقات المحلية كدفع أجور العمال مثلا.

والقطاع العام في الدولة المستلمة، هو اسهل قطاع يمكن للدول المتلقية التفاوض بشأنه والسيطرة عليه، فالتركيز على القطاع الخاص يعطي فرصة للشركات الأجنبية للاستثمار لدة البلدان المتلقية، كما أن النفقات الحكومية عليه إذا ما قورن بمشاريع القطاع العام، (مهيدات، 2005، 11).

نوع تظهر بصورة واضحة عند استعمال إحداها دون الأخرى، ولذلك يمكن جني فوائد الاثنين من خلال استعمالها معا (عليوة، 1998، 44-50).

وتستهدف هذه المساعدات، استكمال الدور الذي تقوم به المساعدات الثنائية، من خلال إشراك مؤسسات ومنظمات دولية والإشراف عليها مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية (مهيدات، 2005، 12).

الآثار السلبية للمساعدات الاقتصادية:

إن المساعدات قد تعمل على دعم الأنظمة الديكتاتورية واستمرارها (مهيدات، 2005) وأدت المساعدات أيضاً إلى تبعية سياسية للدول، وتعرضها لاختراق تجسسي لحساب الدول المانحة، وعُزلت دول سياسياً بالعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها وحرمانها من المساعدات والقروض، وكانت عمليات سداد القروض استنزافا لموارد الدول ومدخراتها .

وارتبطت المساعدات الخارجية بدوافع سياسية واقتصادية مثل دعم أنظمة الحكم الصديقة والموالية أو الاستخدام السلبي والتهديد في المساعدات لإجبار الدول على سياسة ما أو منعها، مثل إيقاف المساعدات الاقتصادية والعسكرية لباكستان بسبب نشاطها النووي (ثم استئناف هذه المساعدات بل وزيادتها بعد أحداث أيلول 2001) وخفضت الولايات المتحدة عام 1991 مساعداتها الفيليبين عندما رفض مجلس الشيوخ الفيليبيني تجديد المعاهدة مع أمريكا حول وجود قواعد عسكرية أمريكية في الفيليبين، وكذلك الأمر بالنسبة لزيمبابوي عام 1984 عندما خالفت الولايات المتحدة في التصويت في هيئة الأمم، ولم تهتم الدول المانحة بنتائج المشاريع التي تمولها بغض النظر عن سوء استخدامها أو استفادة الدول منها أو عدم استفادتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ربطت مساعدات وبرامج باحترام حقوق الإنسان في الدول المتلقية ولكن في حالات عدة أهملت الدول والوكالات المانحة انتهاكات حقوق الإنسان في الدول المتلقية مثل الكونغو (زائير سابقاً) وإيران في عهد رضا شاه والفيليبين في عهد ماركوس ونيكاراغوا في عهد سوموزا.

وتمثل الدول المتلقية أهمية اقتصادية للدول المانحة فهي مصدر للأيدي العاملة والموارد الأولية وأسواق لتصريف السلع والاستثمارات، ومن الأهداف الاقتصادية الصريحة للمساعدات: ضمان بيع منتجات المزارعين في الدول المانحة، وتغلغل الشركات في الأسواق، وإلزام الدول المتلقية باستيراد احتياجاتها من الدول المانحة.

ويتدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في كثير من السياسات والقرارات الاقتصادية ويفرض شروطاً وإملاء مثل تخفيض قيمة العملة الوطنية، وتقليص الإنفاق العام، وتحرير الأسعار، وتقليص الأجور، وزيادة الضرائب، وهكذا فإن هاتين الوكالتين هما الصانع الحقيقي لأهم القرارات الاقتصادية في كثير من الدول.

وارتبطت المساعدات بشروط وإن لم تكن معلنة أو رسمية منها التدخل في نظام الدولة، وتغيير السياسات والأولويات الوطنية، ومحاولة تغيير سياسات معينة، وشروط تمويلية وإدارية شتى، وبالطبع فقد أدى ذلك إلى تداعيات ثقافية، مثل نشر القيم الاستهلاكية، والأخلاق والثقافة الغربية (المانحة) وتغيرت عادات الطعام والشراب واللباس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الدول والهيئات المانحة تنطلق من فرضيات ثقافية تحتاج إلى إعادة نظر تقوم على صلاحية وضرورة الثقافة الغربية لجميع المجتمعات الإنسانية، وتجاهلت الثقافات الوطنية وعلاقتها بالتنمية والإصلاح..

وأدت المساعدات والمنح إلى حالة من التقدير المشوب بالانبهار والتقليد والتبعية، ومن أهم الآثار الثقافية: فقدان المناعة الحضارية وخلق طبقة من المنتفعين والفاسدين سياسياً، والاختراق.

المساعدات الخارجية تخلق فسادا لدى العديد من الأفراد الذين يتمتعون بمراكز سلطوية في الدول المتلقية.

إن المساعدات الخارجية تخلق فسادا لدى العديد من الأفراد الذين يتمتعون بمراكز سلطوية في الدول المتلقية

المساعدات قد تتحكم في تخطيط مسار اقتصاديات الدول المتلقية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

دور المساعدات الأمريكية في التنمية السياسية في الأنظمة

خلال فترة الدراسة

تقوم الدول المانحة بتقديم المساعدات الاقتصادية لتحقيق جملة من المصالح في الدولة المستفيدة من المساعدات كوسيلة للقضاء على مشكلتي البطالة والفقر، ودفع مسيرة التنمية السياسية للبلد المستهدف بالمساعدة، إلا أنه في بعض الأحيان يتم تقديم المساعدات لدعم مسيرة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال ما تشترطه الدولة المانحة على الدولة الممنوحة من شروط تتعلق بتفعيل المشاركة السياسية.

ومن هنا لا بد من دور المساعدات الأمريكية في التنمية السياسية في الأنظمة خلال فترة الدراسة من خلال استعراض حجم المساعدات الأمريكية للأردن والجهات التي تم توجه المساعدات لها، للوصول إلى أثر هذه المساعدات في التنمية السياسية في الأردن خلال فترة الدراسة، وهذا ما تم تناوله في هذا الفصل من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: حجم المساعدات الأمريكية للأردن (2008-2016).

المبحث الثاني: مستوى إسهام المساعدات الأمريكية في التنمية السياسية.

المبحث الأول

حجم المساعدات الأمريكية للأردن (2008-2016)

يعد الاقتصاد الأردني من الاقتصاديات النامية والتي تفتقر إلى الموارد الطبيعية، والتي تعاني من المديونية، إلا أن وجود الأردن في موقع جيوستراتيجي ومفتوح على الاقتصاد العالمي ويرتبط به كافة المستويات الإقليمية والدولية من خلال ما يجري من متغيرات اقتصادية خارجية متمثلة بالتجارة الخارجية والحوالات والمساعدات والعمالة والاستثمارات الخارجية المباشرة والسياحة، ومما لا شك فيه ان هذه المتغيرات بشكل واضح على الاقتصاد الأردني من خلال تأثيرها على الناتج القومي الإجمالي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي على الدخل الفردي. ولذا فقد أصبح الاقتصاد الأردني مرآة واضحة تعكس التقلبات التي تشهدها الأسواق العالمية بشكل عام، والأسواق الإقليمية بشكل خاص (الحموري والقلعاوي 1999).

وبالنظر إلى صغر حجم الاقتصاد الأردني فإنه يواجه تحديات اقتصادية كثيرة كضعف الموارد الطبيعية وضعف القاعدة الصناعية وصغر حجم الإنتاج المحلي مما أدى إلى وجود العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية من بطالة وفقر ومديونية، وهذا الواقع فرض على الأردن القيام بتطبيق مجموعة من برامج التصحيح الاقتصادي خلال التوجه نحو اقتصاد السوق، وإجراء تغيير في دور الدولة الاقتصادي وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي، الذي أدى إلى تحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الرئيسية وخصخصة عدد من المؤسسات العامة وتطوير القوانين بشكل يساعد على تشجيع الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، وتطوير العلاقات الاقتصادية الأردنية العربية والدولية(ضمرة، 2013).

المطلب الأول: المساعدات الاقتصادية

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية شريكاً ثابت للأردن منذ عام 1949م (www.mfa.gov.jo)، ومن ذلك الحين، هي تسعى للمحافظة على استقرار الاقتصاد الأردني ودعمه من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية له، إذ تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مانح للأردن بما نسبته حوالي (65%) من كامل المنح والمساعدات التي يحصل عليها الأردن من مختلف الدول، فقد بلغ إجمالي حجم المساعدات الأمريكية الاقتصادية إلى الأردن ما يقارب (15) مليار دولار أمريكي منذ بداية تقديم المساعدات إذ خصص جزء من هذا المبلغ لدعم الموازنة الأردنية (economy.Jo, 2015)

والولايات المتحدة الأمريكية حريصة كل الحرص على استمرار الشراكة بينها وبين الأردن، وذلك لمواجهة التحديات الاقتصادية التي يتعرض لها في مجال الطاقة والمياه وتخطيها، كون ندرة مصادر الطاقة زادت من مديونية الأردن، فخسارة الغاز الطبيعي المصري فتح المجال أمام شركتين أمريكيتين رئيسيتين للطاقة المتجددة من أجل وضع خطط للاستثمار في الأردن وذلك من خلال إقامة مشروع توليد الطاقة الشمسية بقوة(20) ميجا واط في مدينة معان ومشروع إربد لتوليد (45) ميجا واط باستخدام طاقة الرياح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما فيما يتعلق بحجم المساعدات الأمريكية للأردن، فقد أمكن الباحث الوصول إلى حجم هذه المساعدات، ويمكن بيانها ومقارنتها مع المساعدات الاقتصادية على وجه العموم ودورها في الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي، ومن خلال استعراض نسبة تأثيرها في الاقتصاد الأردني منذ عام (2008-2016) والجدول رقم (1) التالي يوضح ذلك:

الجدول (1)

حجم المساعدات الأمريكية المقدمة للأردن ونسبتها (2008 -2016) من إجمالي حجم المساعدات الخارجية الكلي

الأعوام	إجمالي المساعدات الأمريكية للأردن بالمليون دولار أمريكي	إجمالي المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	نسبة المساعدات الأمريكية من إجمالي المساعدات %
2008	516	719	%71.7
2009	513	1.374	%37.3
2010	478	704	%67.8
2011	635	1.130	%56.2
2012	472	3.051	%15.5
2013	552	2.632	%19.8

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2014	633	1.256	%50
2015	454	1.384	%32.8
2016	323	485	%66.5

المصدر: البنك المركزي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي

يبين الجدول (1) حجم المساعدات الأمريكية المقدمة للأردن ونسبتها (2008 -2016) من إجمالي حجم المساعدات الخارجية الكلي، والشكل (1) التالي يبين مخطط بياني لحجم المساعدات الأمريكية للأردن (2008-2016) والنسبة المئوية لها.

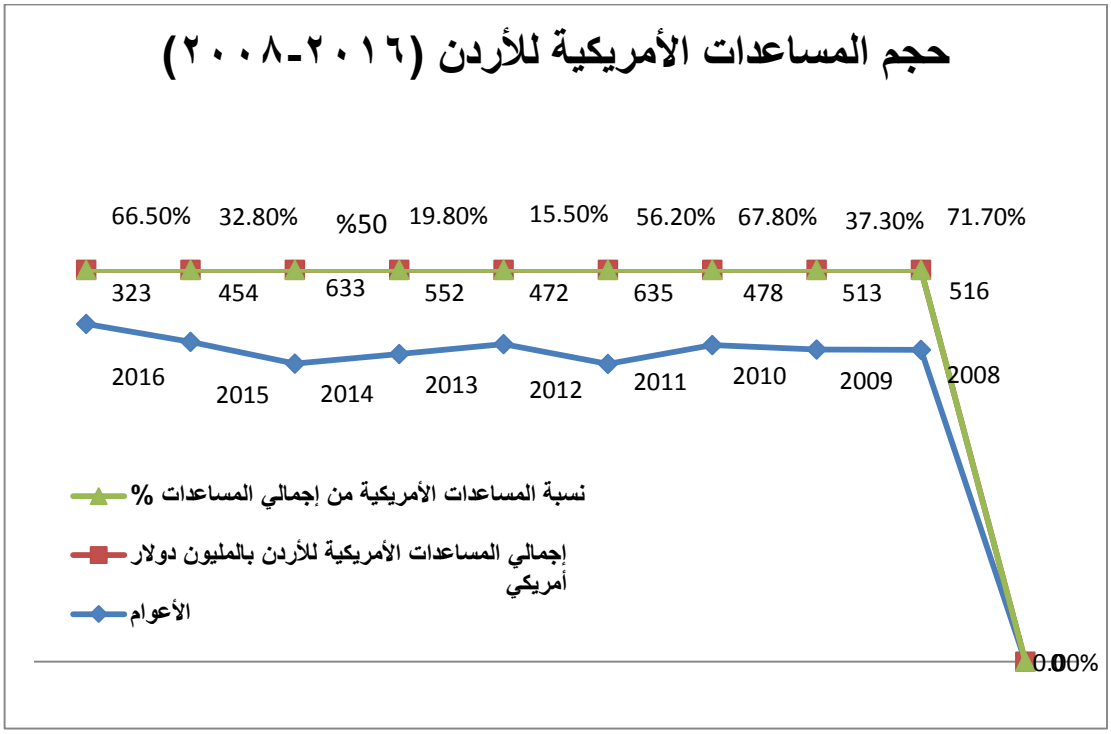

الشكل (1)

حجم المساعدات الأمريكية للأردن (2008-2016)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الشكل (1) إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة إلى الأردن، وإجمالي المساعدات الأمريكية بالمليون دولار أمريكي خلال الأعوام من عام (2008-2016)، والنسبة المئوية للمساعدات الأمريكية من إجمالي المساعدات الخارجية، إذ بلغت نسبة المساعدات الإجمالية للعام (2008) بما يقدر بـ (719) مليون دولار أمريكي منها (516) مليون دولار أمريكي مساعدات أمريكية بنسبة (71.7%) من إجمالي المساعدات، هذا وقد تم توزيع المساعدات بحسب القطاعات كما يلي: (دعم الموازنة العام بنسبة 25%)، (قطاع المياه، 16%)، (تعزيز الفرص الاقتصادية 12%)، (تطوير القدرات المؤسسية والحاكمية ما نسبته 4%)، (الطاقة ما نسبته 18%)، (الصحة ما نسبته 5%)، (التعليم والتدريب المهني ما نسبته 9%)، (التنمية المحلية، ما نسبته 2%) (أخرى 2%)، وعليه فإن غالبية المساعدات ذهبت إلى دعم الموازنة العام، تلاها قطاعي الطاقة والمياه. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2008)

بلغ إجمالي المساعدات في العام (2009) ما قيمته (1.513) مليار وخمسمائة وثلاثة عشر مليون دولار أمريكي، منها (513) مليون وثلاثة عشر المساعدات الأمريكية للأردن، وبلغت نسبة المساعدات الأمريكية من إجمالي المساعدات (37.3%)، وتعد من أكبر المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للأردن وبلغت نسبة المساعدات الأمريكية من إجمالي المساعدات ما نسبته (67.8%) في العام (2010)، وفي العام (2011) بلغت قيمة المساعدات الأمريكية للأردن ما نسبته (1.130) مليار ومائة وثلاثون مليون دولار أمريكي، وبنسبة (15.5%) وفي العام 2012 بنسبة (19.8%) وقد يعزى هذا الانخفاض إلى العبء على البنية التحتية في الأردن، ومشكلة اللجوء السوري التي أثرت سلباً على النمو الاقتصادي في الأردن، إضافة إلى تراجع ملموس في حجم المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة في الأعوام الأخيرة للأردن، أما في العام (2013) فقد بلغ مجموع المساعدات الاقتصادية الإجمالية (2.632) مليار دولار أمريكي، بلغت نسبة المساعدات الأمريكية منها (19.8%) أما في العام (2014)، فقد بلغ إجمالي المساعدات (1.256) مليار دولار أمريكي، كما بلغت نسبة المساعدات الاقتصادية الأمريكية منها (50%) في حين بلغت قيمة المساعدات الإجمالية في العام (2016) ما قيمته (485) مليون دولار أمريكي بلغت المساعدات الأمريكية منها (323) مليون دولار أمريكي وبنسبة (66.5%) من إجمالي المساعدات الخارجية للأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ضوء الجدول (1) نجد بأنه هنالك عدم استقرار أو ثبات للمساعدات الأمريكية إذ تراوح حجم المساعدات الأمريكية للأردن في الأعوام (2008-2009) بقيمة (501-719) أما في العام (2009) ارتفعت المساعدات الأمريكية لتصل إلى (1.374) مليار دولار أمريكي، في حين ارتفعت المساعدات الأمريكية في الأعوام (2011-2012-2013-2014-2015) لتتراوح قيمة المساعدات الأمريكية ما بين (1.384-3.051) مليار دولار أمريكي وهي مبالغ كبيرة قد قدمتها الولايات المتحدة للأردن، وقد يعزى السبب في ذلك هو تحمل الأردن لعبء اللجوء السوري.

المطلب الثاني: المساعدات التنموية

تمكنت الأردن في الفترة الممتدة من (2008-2016) من الحصول على مساعدات خارجية من منح وقروض ميسرة ومساعدات فنية لتأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية وبما يتماشى مع الأولويات والخطط الحكومية في عدة قطاعات حيوية، خصوصاً المياه والصرف الصحي والتعليم والطاقة والصحة والبنية التحتية والطرق ودعم قطاعي الفقر والشباب وقطاع التمويل الميكروي والمشاريع الصغيرة وصندوق المرأة، بالإضافة إلى دعم الموازنة العامة، وذلك بهدف المساهمة في تعزيز النمو والتنمية المستدامة، إذ كان لهذه المساعدات الأثر الواضح في دعم مسيرة الإصلاح والتحديث والتنمية على كافة الصعد.

وقد أدت المساعدات الاقتصادية التي تقدمها عدد من الدول المستفيدة دورها في تحقيق هذه الأغراض، التي تلاقت بوجهة النظر الأمريكية مع الجهود الأردنية القائمة على السير نحو التحول الديمقراطي، وتحسين ظروف البلاد الاقتصادية من خلال الشروع بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي الداخلة ضمن عمليات التنمية السياسية الجارية في البلاد فضل عن العمل كشريك اقليمي وعالمي للولايات المتحدة الأمريكية التي وجدت بأن الأردن يتمتع بموقع استراتيجي مهم ووضع داخلي مستقر، فقد قام الجانبان لتأسيس العديد من المؤسسات الرائدة كشريكي في التنمية منذ حوالي (60) عام (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقم الولايات المتحدة الأمريكية المنح كدعم مباشر لخزينة الدولة بحيث يتم من خلالها الإنفاق على المشاريع والبرامج التنموية الواردة في قانون الموازنة العام، أو أن يتم رصدها كمخصصات إضافية ضمن الموازنة العام لموازنات الوزارات التي ستقوم بتنفيذ مشاريع قطاعية معينة بعد أن يتم الاتفاق مع الجهات المانحة بشأنها، وتضم الجهات المانحة الرئيسة التي توفر المنح الموجهة لدعم الموازنة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان، إذ تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بمتابعة الإجراءات اللازمة لتوقيع الاتفاقيات وتحويل قيمة هذه المنح من الجهات المانحة وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية. علماً بأن المنح النقدية الموجهة لدعم الموازنة العام والمقدمة من الدول العربية الشقيقة للمملكة، يتم تحويلها مباشرة لوزارة المالية وتوريدها لحساب الخزينة العام (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2016).

وهذا النوع من المنح تتم إدارته من قبل الجهة المانحة والهيئات الدولية وغالباً ما يجري بشأن هذه المنح بشأنها إتفاق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات المعنية حول أوجه استغلالها لتمويل البرامج والمشاريع التنموية ذات الأولوية، إذ يتم توقيع اتفاقيات التمويل الخاصة بها من قبل الحكومة الأردنية ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، علماً بأن إدارة هذه البرامج والمشاريع الممولة من خلال هذا النوع من المنح تتم بموجب الأنظمة والتشريعات المالية والإدارية المتبعة لدى الجهات المانحة، بالتنسيق الحثيث مع المؤسسات الحكومية المعنية وبالخضوع لرقابة ديوان المحاسبة والأجهزة الرقابية الوطنية ذات العلاقة (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2016).

وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية الى تحقيق عدد من الأهداف مقابل تقديمها للمساعدات الاقتصادية الأمريكية للأردن، مثل: أحداث تغيرات تشجع على بناء قوى اقتصادية أردنية مستقرة في إطار التقرب للنظام الرأسمالي الدولي، بما يساهم في تدفق رؤوس الاموال لتسهيل عملية الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي (العمرو، 2004).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأتاحت الفرصة أمام اقتصاده للنمو من خلال النهوض للقطاع التجارة وتحسين الزراعة وانعاشها ، فضلا عن ايجاد فرص للتوسع في مجالات الاقتصاد كاملة من خلال العمل على تشجيع الاستثمارات الأمريكية في الأردن وتشجيعه على إصدار التشريعات والقوانين التي تؤمن هذه الاستثمارات (الفايز، 2015).

كذلك إعادة بناء هياكل الإنتاج والهياكل المؤسسية في القطاع الخاص ضمن الاقتصاد الأردني (العمرو، 2004).

ساهمت العلاقات الاقتصادية الأمريكية في الأردن للتطوير الخدمات الصحية والتعليم والإصلاح السياسي في الأردن. كما ساهمت تلك المساعدات بالمساعدة في تحسين بيئة التعلم من خلال بناء المدارس وصيانتها، وتعزيز نوعية التعليم العام والتدريس، وتشجيع التعلم عن بعض والتوسع في برامج تعليم الطفولة المبكرة وتطوير مهارات الانتقال من المدرسة الى العمل، بالإضافة إلى ذلك، بادرت الحكومة الأردنية بالقيام بإصلاح السياسي ببناء مجتمعا أكثر ديمقراطية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (2)

المنح والقروض التي حصل عليها الأردن من الولايات المتحدة الأمريكية بالمليون دولار أمريكي من عام(2008- 2015)

السنة	منح	قروض ميسرة	المجموع
2008	443.0839	150.5132	593.5971
2009	426.5951	142.1984	568.7935
2010	395.4496	133.7426	529.1922
2011	454.3583	124.3003	578.6586
2012	503.402	114.858	618.26
2013	369.6594	105.1338	474.7932
2014	767.7866	95.2687	863.0553
2015	486.7722	58.2626	572.0348

المصدر: البنك المركزي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

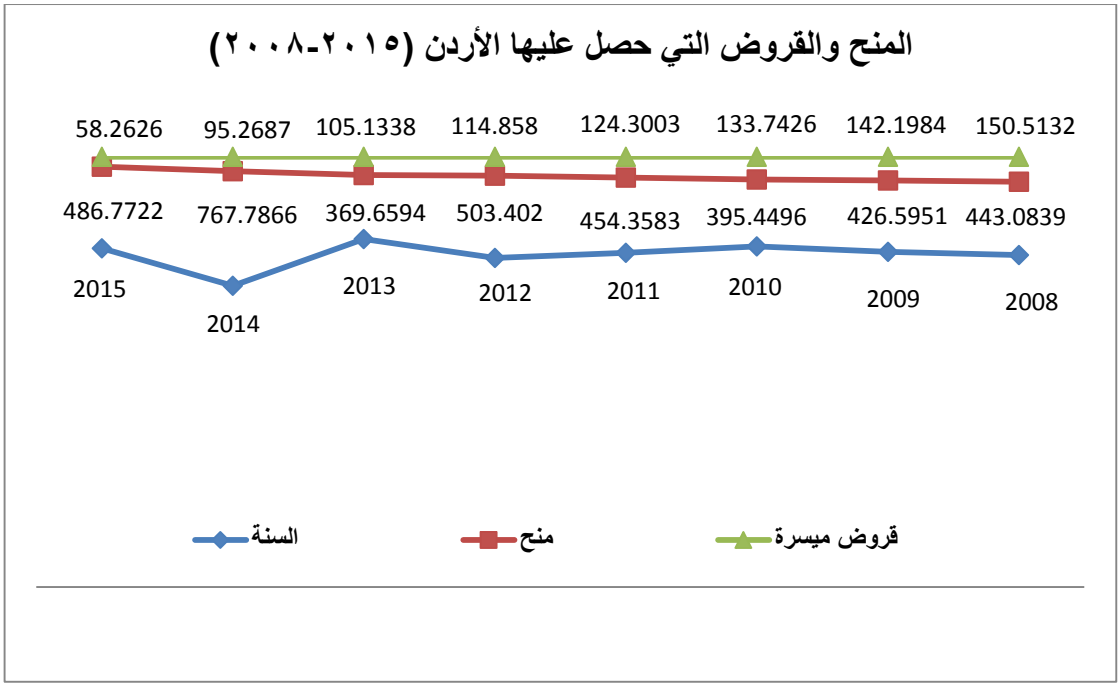

الشكل رقم (2)

المنح والقروض التي حصل عليها الأردن (2008-2015)

يبين الشكل رقم (2) أعلاه أن نسبة المنح والقروض خلال الأعوام (2008- 2015) في زيادة مستمرة بشكل ملحوظ، وذلك يعود لاضطرار الأردن إلى اللجوء للمنح والقروض لمساعدته على استعادة ثقة المجتمع المالي الدولي بالاقتصاد الأردني، كما أن الفترة ما بين عامي (2008-2015) شهدت المنح والقروض تذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض، ويعود ذلك للظروف الحرجة التي عانت منها الموازنة العامة للأردن، وبسبب الأوضاع المتوترة في المنطقة وتأثر الاقتصاد الأردني بها، وتداعيات أزمة اللجوء السوري على الأردن علاوة على مشاكل المديونية العامة.

المبحث الثاني

مستوى إسهام المساعدات الأمريكية في التنمية السياسية

تعد التنمية السياسية متطلبا أساسياً للتنمية والاقتصاد الوطني، إذ أن الظروف السياسية والاجتماعية تلعب دوراً حاسماً في اعاقة أو تسهيل التقدم، ومن ثم فهم التنمية على أنها حالة النظام السياسي التي قد تسهل النمو الاقتصادي، والتنمية السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: في مجال التنمية والإصلاح السياسي

عملت القيادة الأردنية منذ تسلم الملك عبدالله الثاني بن الحسين سلطاته الدستورية منذ عام (2008) الى (2016) على توفير وتهيئة متطلبات التنمية السياسية، والعمل على عودة الحياة البرلمانية الحزبية، ابتداءً من تجميد الأحكام العرفية ثم إلغاؤها، وإصدار قانون الأحزاب السياسية، وقانون المطبوعات والنشر، والعديد من القوانين، من منطلق عصري لبداية مرحلة جديدة، تتوفر فيها جميع أجواء الإصلاح السياسي التي تتناسب مع جميع شرائح المجتمع الأردني.

وقد بدت الفرصة في المشهد السياسي هي أكبر من أي وقت مضي في ما يتعلق بإنجاز حزمة تغييرات مطلوبة وشبه متفق عليها في الحياة السياسية المحلية، فكل أسباب نجاح عملية التغيير متوفرة او متاحة ويعني ذلك عمليا أن الفشل في مهمة الإصلاح السياسي والتغيير الاجتماعي بعد الآن لا يوجد ما يبرره بشرط ان تأخذ التجربة مداها اللازم لتهيئة البنية التحتية للإصلاحات التي باتت معروفة للجميع"(المشاقبة، 2012).

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً هاماً في دعم عجلة الإصلاح السياسي في الأردن نظراً لطبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية الوثيقة بين البلدين، فمن خلال المساعدات الاقتصادية والعسكرية والتعاون الاستراتيجي والتبادل التجاري التي أسهمت بشكل مباشر في الحفاظ على أمن الأردن واستقراره (شقير، 2006).

إذ يعتبر الأردن مثالاً على دعم الولايات المتحدة الأمريكية تشجيع الإصلاح السياسي والتنمية السياسية في الأردن، نظراً لأن الأردن يمثل حليفاً استراتيجياً يمكن الاعتماد عليه، إضافة إلى التعاون العسكري بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية.

ومن أبرز الوسائل التي لجأت إليها الولايات المتحدة الأمريكية لتشجيع النظام الأردني على إجراء نظام سياسي منفتح هي المساعدات الاقتصادية والعلاقات التجارية، إذ أن الأردن يعتمد بشكل مباشر على المساعدات من الولايات المتحدة، ومن أجل تحقيق التنمية السياسية في الأردن تم ربط هذه المساعدات بالتقدم الملموس في العملية الديمقراطية (شقير، 2006).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه كافأت الولايات المتحدة الأمريكية الأردن على دوره كدولة حليفة وشريكة في عملتي السلم والسلام، بتقديمها المساعدات الاقتصادية والعسكرية، ومن أبرز ما قدمت الولايات المتحدة الأمريكية للأردن في سبيل تحقيق الاستقرار والإصلاح السياسي في العام (2008) بدخول الأردن إلى برنامج تحدي المساعدات الخاص بمؤسسة تحدي الألفية، والذي من خلاله تم تقديم (25) مليون دولار أمريكي كمعونة للأردن لتعزيز الإصلاح السياسي، وذلك اعتماداً على ثلاثة مؤشرات هي (الحقوق السياسية، الصوت والمحاسبة، السياسة التجارية) ومن هنا قامت الأردن بجملة من الإصلاحات السياسية تتجلى فيما يلي:(وزارة التنمية السياسية، 2008)

الحفاظ على التنمية السياسية والامن الوطني.

تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات الدستورية الثلاث(التنفيذية والتشريعية والقضائية).

ضمان مشاركة فاعلة لكل الفئات الاجتماعية في الحياة السياسية.

اقتراح التعديلات التشريعية ذات العلاقة بالتنمية السياسية.

احترام الحريات والمساواة وتكافؤ الفرص.

ارساء قواعد الشراكة في مؤسسات المجتمع المدني وكافة فئات المجتمع الأردني.

مشاركة فاعلة للمرأة في مختلف الميادين وتعزيز دورها في الأحزاب والمجالس النيابية والبلدية والهيئات الخيرية.

ومن هنا قامت الأردن بإجراء جملة من التعديلات التي أسهمت بتعزيز استقلالية البرلمان وتفعيل دوره من خلال معالجة القيود القانونية، ومن خلال الإصلاحات المؤسسية المتعلقة بتطوير لجان البرلمان الأردني، مع إضفاء طابع الأحزاب في البرلمان مما يسهم في زيادة الفاعلية البرلمانية وتفعيل الرقابة السياسية على البرلمان، وبذلك بقيت الرقابة البرلمانية على الهيئة التنفيذية مما أنتج مجلس نيابي يعمل على أساس المصلحة العامة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد رات اللجنة ان الاحزاب تشكل عنصراً مهما في تطوير الحياة النيابية فالأحزاب الوطنية الملتزمة بثوابت الدولة الاردنية ومبادئها وقيمها تشكل محورا مهما في تأطير النقاش الوطني حول مجمل التحديات التي تواجه الوطن. وفي الوقت ذاته يجب ان تكون قادرة على وضع البرامج العملية لمعالجة التحديات معتمده في ذلك على المعلومات الدقيقة والتحليل العلمي للوصول الى برامج سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية تطرحها على الناخبين في مرحلة الترشيح والإعداد للانتخابات وتتبناها اذا قدر لها ان تمثل في مجلس النواب وتلتزم بها وتدافع عنها وتظهر في الوقت نفسة المرونة اللازمة في الحوار بهدف التوافق حولهما كلما كان ذلك ممكنا من دون ان يمسها ذلك بجوهر فكرها وأيديولوجيتها.

المطلب الثاني: في مجال المشاريع السياسية والوطنية وتعزيز المواطنة

أسهمت المساعدات الأمريكية الخارجية مجال المشاريع السياسية وتعزيز المواطنة بالعديد من التحولات الجذرية في إطار الجهود والمساعي التي تبذلها المملكة للسير قدما ببرامج الإصلاح والتحديث والتطوير المختلفة في كافة القطاعات التنموية، ففي العام (2008) قامت وزارة التخطيط والتعاون خلال الفترة الماضية بجهود حثيثة مع مختلف الدول والجهات المانحة والمؤسسات التمويلية لتأمين التمويل اللازم من المساعدات الخارجية لتنفيذ المشاريع والبرامج ذات الأولوية التنموية.(ملخص المساعدات الخارجية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2008).

وفي هذا السياق، فقد بلغ حجم المساعدات الخارجية الملتزم بها من مختلف الدول والجهات المانحة والتمويلية للعام (2008) ما مجموعة (1137.5) مليون دولار أمريكي (حوالي 806.5 مليون دينار) وذلك بزيادة نسبتها (67%) مقارنة مع حجم المساعدات الخارجية للعام الماضي والتي بلغت (680) مليون دولار أمريكي (482 مليون دينار).

وقد ساهمت هذه المساعدات مساهمة كبيرة في تأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية ذات الأولوية في مختلف القطاعات وخاصة المياه والصرف الصحي والتعليم والطاقة والصحة والبنية التحتية وغيرها، بالإضافة إلى دعم الموازنة العامة وميزان المدفوعات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد بلغت قيمة المنح الملتزم بها من إجمالي المساعدات الخارجية للعام (2008) ما مجموعة (719) مليون دولار أمريكي (حوالي 509.8 مليون دينار)، قدمت من خلال الجهات المانحة الرئيسة للملكة التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وألمانيا، واليابان، والصين، وكندا، وكوريا، والبنك الدولي، وبرامج الأمم المتحدة، وفرنسا، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.(ملخص المساعدات الخارجية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2008).

كما بلغت قيمة القروض التنموية ذات الشروط الميسرة التي تم التعاقد عليها مع مختلف الجهات التمويلية خلال العام (2008) ما مجموعة حوالي (418.5) مليون دولار أمريكي(حوالي 296.7مليون دينار) (ملخص المساعدات الخارجية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2008).

وقد ضمنت الجهات التي قدمت هذه القروض كل من البنك الإسلامي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، والاجتماعي، وبنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الدولي، وحكومات ألمانيا والصين وكوريا.

أما في العام (2010) فقد بلغ حجم المساعدات الخارجية الملتزم بها من مختلف الدول المانحة والجهات المانحة والتمويلية للعام (2010) ما مجموعة (1.133) مليار دولار أمريكي (حوالي 803.3 مليون دينار) (ملخص المساعدات الخارجية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2010).

وقد ساهمت هذه المساعدات مساهمة كبيرة في تأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع التنموية ذات الألوية وحسب التوجهات الوطنية في مختلف القطاعات الحيوية خاصة المياه والصرف الصحي والتعليم والطاقة والصحة والبنية التحتية، والحاكمية، وتعزيز الفرص الاقتصادية وغيرها، بالإضافة إلى دعم الموازنة العامة وميزان المدفوعات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد بلغت قيمة المنح الملتزم بها من إجمالي المساعدات الخارجية للعام (2010) ما مجموعة (782.192) مليون دولار أمريكي (حوالي 554.5 مليون دينار)، وبزيادة مقدارها (12%) عن قيمة المنح الملتزم بها في العام (2009)، قدمت من خلال الجهات المانحة الرئيسة للمملكة التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، واليابان، والصين، وكندا وبرامج الامم الإنمائية بما فيها (اليونسيف والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)،وفرنسا وكوريا، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الاسلامي للتنمية والبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

وفي العام (2011) بلغ حجم المساعدات الخارجية الملتزم بها من مختلف الدول والجهات المانحة والتمويلية للعام (2011) ما مجموعة (704.97) (حوالي 500 مليون دينار) وقد ساهمت هذه المساعدات التي جاءت في ظل ظروف سياسية واقتصادية دولية صعبة كبيرة في تأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية ذات الأولوية في مختلف القطاعات وخاصة المياه والصرف الصحي والتعليم والطاقة والصحة والبنية التحتية، والتمويل الميكروي، وتعزيز الفرص الاقتصادية وغيرها، بالإضافة إلى دعم الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وقد امتازت المساعدات التي تم الحصول عليها في عام (2011) بإنخفاض حجم القروض الميسرة على أهميتها بما نسبته حوالي (92%) عن العام 2010 مما ساعد على عدم ارتفاع حجم الدين العام، وارتفاع قيمة المنح الموجهة لدعم الموازنة. (ملخص المساعدات الخارجية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2011).

وقد بلغت قيمة المنح الملتزم بها من اجمالي المساعدات الخارجية للعام (2011) ما مجموعة (676.634) مليون دولار أمريكي (حوالي مليون دينار)، قدمت كمن خلال الجهات المانحة الرئيسة للملكة التي تضم الولايات الأمريكية والاتحاد الاوروبي واليابان والصين وكندا وكوريا المانيا ايطاليا واسبانيا والبنك الدولي وبرامج الامم المتحدة والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والبنك الاسلامي للتنمية وغيرها، إذ تم توجيه ما قيمته (222.4) مليون دينار (ما يعادل حوالي (313) مليون دولار أمريكي كدعم مباشر للموازنة العامة بزيادة تبلغ حوالي 24%) عن ما هو مقدر من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي للعام (2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما بلغت القروض التنموية ذات الشروط الميسرة التي تم التعاقد عليها مع مختلف الجهات التمويلية خلال العام (2011) ما مجموعة حوالي 28.34 مليون دولار أمريكي (حوالي 20.1 مليون دينار)، إذ سيتم من خلال هاتين الاتفاقيتين تمويل مشروع إدارة قطاع المياه في محافظات الشمال، ومشروع توسعه محطة توليد كهرباء السمرا لزيادة قدرتها التوليدية بحوالي (200) ميجا وات، وقد ضمت الجهات التي قدمت من هذه القروض كل من الحكومة الاسبانية، والصندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية. (ملخص المساعدات الخارجية وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2011).

وفي العام (2013) تم توقيع اتفاقيات التمويل الخاصة الملتزم بها من قبل الجهات المانحة لدعم قطاعات الصحة والتعليم والطاقة والمياه في الموازنة العامة لمساعدة الحكومة الأردنية على تحمل أعباء استضافة اللجوء السوري، كما تم دعم جهود الأردن الرامية إلى تعزيز وصول الخدمات الأساسية الهامة للمواطنين لا سيما المتعلقة بالصحة الوقائية والتخطيط الأسري والتعليم والمياه والواردة ضمن استراتيجية عمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID) في الأردن خلال (2013-2017).

أما في العام (2014) فقد بلغ حجم المساعدات الخارجية المقدمة للأردن من (منح وقروض الميسرة) والملتزم بها من مختلف الدول والجهات المانحة والمؤسسة التمويلية خلال عام 2012 ما مجموعة (305104 مليون دولار أمريكي)، إذ بلغت قيمة المنح الملتزم بها ما مجموعة (210901 مليون دولار أمريكي) بما في ذلك المساعدات (التي تم توقيع اتفاقياتها حتى تاريخ 2012/12/31) مع كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ضمن منحة مجلس التعاون الخليجي، فيما بلغت القروض الميسرة المتعاقد عليها (942.3 مليون دولار أمريكي). (ملخص المساعدات الخارجية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2014)

بلغ حجم المساعدات الخارجية الملتزم بها للأردن (منح وقروض ميسرة) من مختلف الدول والجهات المانحة والتمويلية والتي تم توقيع اتفاقيات من خلا وزارة التخطيط والتعاون الدولي خلال العام 2014 ما مجموعة نحو (1.919) مليار دولار أمريكي، إذ بلغت قيمة الملتزم بها ما مجموعة نحو (1.256) مليار دولار أمريكيـ فيما بلغت القروض الميسرة المتعاقد عليها ما مجموعة نحو (663.18) مليون دولار أمريكي.(ملخص المساعدات الخارجية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2008)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تم صرف قيمة المساعدات الخارجية التي تم التوقيع على اتفاقيتها بشقيها (المنح، القروض، الميسرة) لتمويل الأولويات الوطنية والمشاريع التنموية وفقا للمدة الزمنية على اتفاقياتها بشقيها (المنح القروض الميسرة) لتمويل الأولويات الوطنية والمشاريع التنموية وفقا للمدة الزمنية التي يتطلبها تنفيذ البرنامج المشروع، وغالباً تتراوح فترات هذه المنح والمساعدات وفقا للتدفقات النقدية الملتزم بها حسب الاتفاقيات الموقعة مع الجهة المانحة من حيث القيمة والتوقيت والمتطلبات اللازمة لاستحقاق دفعت التمويل (ملخص المساعدات الخارجية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2014).

وفي العام (2015) بعد استلام حمولة القمح المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية تم بيعها بالاتفاق مع الولايات المتحدة لتمويل إنشاء مشروع سد الكرك وهو مدرج في قانون الموازنة العامة في الأعوام (2012-2013) (ملخص المساعدات الخارجية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2015).

في العام (2016) بلغت قيمة المساعدات الخارجية الملتزم بها (2.55) مليار دولار أمريكي وتم توجيه هذه المساعدات إلى الجهات الاقتصادية حيث تم دعم الموازنة العامة بـ (266.3) مليون دولار أمريكي، كما تم توجيه (192.83) دولار أمريكي لدعم البنية التحتية، في حين تم توجه (330.9) مليون دولار أمريكي لدعم المشاريع التنموية للعديد من القطاعات الحيوية.

وعلى أساس ذلك عززت منظمات المجتمع المدني موقفها تجاه قضايا الحريات العامة وحقوق الإنسان هي مواقف ثقافية اجتماعية وليست سياسية ومن حقها التعبير عن آرائها إزاء تلك القضايا إلا أن الحكومة اعتبرت مثل هذه النشاطات سياسية، ولا يجوز لهذه المؤسسات التدخل فيها، وهذا يحدث أحياناً أزمات بين الحكومة والعديد من مؤسسات المجتمع المدني وخاصةً النقابات المهنية، ولما كانت نية الحكومة تجاه التنمية السياسية نية حقيقية فكان لا بد لها من إعادة النظر في علاقتها مع مؤسسات المجتمع المدني وخاصةً النقابات المهنية من أجل بناء علاقات صحيحة وإيجابية تحكمها قواعد دستورية حديثة وإن تغيير نظرة الشك والريبة، والتخوف تجاه النقابات والمؤسسات المهنية الأخرى وأن تفتح عليها وتمنحها دوراً في بناء التنمية السياسية بمفهومها الواسع، وأن تكون شريكاً فاعلاً لها في استيعاب الاصلاحات السياسية والاجتماعية والثقافية وفق مشروع ديمقراطي وطني شامل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أن حجم المساعدات الخارجية الأمريكية للأردن خلال الفترة (2008-2016) تراوحت ما بين 516 مليون دولار أمريكي إلى 633 مليون، وقد احتلت هذه المساعدات ما يقدر ب(50%) من حجم المساعدات العامة للأردن.

اشترطت الولايات المتحدة الأمريكية جراء تقديم بالمساعدات للأردن شروط سياسية، في مجال المشاريع السياسية والوطنية وتعزيز المواطنة، وتحقيق اصلاحات سياسية في الأردن كالإصلاح في قانون الانتخاب.

أسهمت المساعدات الأمريكية المقدمة إلى الأردن في تنفيذ العديد من البرامج التنموية في مجالات تطوير البنية التحتية ودعم قطاعات المياه والصحة والتعليم والسياحة.

أسهمت المساعدات الأمريكية المقدمة إلى الأردن في دعم الاقتصاد الأردني من خلال دعم الموازنة العامة وتعزيز الفرص الاقتصادية.

أسهمت المساعدات الأمريكية المقدمة إلى الأردن في ضمان المشاركة السياسية لكل فئات ومنظمات المجتمع المدني الأردني، ودعم مشاركة المرأة في الميادين الوطنية والمجالس النيابية والبلدية.

إن واقع التنمية السياسية في الأردن خلال الفترة (2008-2016) في ضوء المساعدات الأمريكية هو مرتفع مقارنة بالأعوام السابقة لعام (2008).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثرت المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية على التنمية السياسية في الأردن، اذ أنها عملت الوليات المتحدة الأمريكية على مضاعفة هذه المساعدات والتي وصلت إلى مستويات عالية مما عمل على تدعيم الاقتصاد الأردني ويبدو ذلك واضحاً من حجم المساعدات الأردنية إلى الولايات المتحدة، إذ تضاعفت الزيادة في حجم المساعدات.

أثرت المنح من الولايات المتحدة الأمريكية والأردن مما يشير إلى أثر الاتفاقيات في رفع مستوى مخصصات المستوردات في الخزينة العامة مما يدعم الاقتصاد الأردني، إذ انخفضت نسبة الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأردن إنخفاضاً تدريجياً لتكون ما نسبة 9.9% في العام (2000) لتنخفض إلى نسبة 6.8% في العام(2014) وهذا يشير إلى الآثار الإيجابية التي تركتها الاتفاقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة تبين بأن التنمية السياسية هي عملية تستند بذاتها إلى مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، كما أن التنمية السياسية تعتبر ومؤشراً على فاعلة النظام السياسي للدولة، ولا تتحقق التنمية السياسية إلا في الدولة التي تمتلك نظام سياسي ديمقراطي يشتمل على مؤسسات مجتمع مدني وتعددية حزبية ومجلس للنواب، حتى يتم تفعيل المشاركة السياسية بين كافة أطياف المجتمع.

وتعتبر المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الدول المانحة للدول النامية بمثابة وسيلة تتمكن من خلالها الدولة المانحة من تحقيق أهداف سياستها الخارجية، أو الحفاظ على مصالحها في الدولة التي تتلقى المساعدات، وعادةً ما يتم ربط هذه المساعدات بشروط اقتصادية أو سياسية ذات اعتبارات سياسية كتحقيق التبعية أو التحالف.

وقد تبين من خلال هذه الدراسة بأن المساعدات الاقتصادية الأمريكية أثرت بشكل مباشر في في دفع مسيرة التنمية السياسية في الأردن، وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال برامج دعم البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية والتعليم والصحة إلخ...، وعلى الرغم من حجم المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للأردن إلا أنها لم تضع شروطاً ذات أبعاد سلبية ترجع على الحياة العامة أو على السياسة الخارجية للأردن.

وقد تبين بأن الولايات المتحدة الأمريكية اشترطت شروطاً جراء تقديم هذه المساعدات تحقق للأردن الاستقرار الاقتصادي ودعم مسيرة الإصلاح والتنمية السياسية، إذ تهدف الولايات المتحدة من خلال تقديمها المساعدات للأردن إلى اكتساب الأردن كحليف في المنطقة وشريك في الحفاظ على الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

أولاً: الكتب العربية

برهان غليون،(1995) المحنة العربية(الدولة ضد الأمة)، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.

بسيوني، عبدالغني(2004) الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، القاهرة، مطابع السعدون.

بسيوني، عبدالغني(2004) الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مطابع السعدون، القاهرة، مصر .

بغدادي عبد السلام إبراهيم (1999)، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.

جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف(1985)، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

حتى يوسف ناصيف (1988)، النظرية في العلاقات الدولية، القاهرة، دار الكتاب العربي.

حرب، أسامه الغزالي(1987) الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب .

حمادي، شمران(1975) النظم السياسية، مطبعة دار السلام، بغداد العراق.

الخضري، ماجد (2005)، الرأي العام وصنع القرار السياسي في الأردن 1999-2005م،

سعد حقي توفيق(2004)، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السمالوطي، نبيل(1987) بناء القوة والتنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية.

السيد، جلال، سامي مهران (1984) البرلمان المصري- تقاليده- رقابة التشريع، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الطعان، عبدالرضى(1990) البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية، دراسة في علم الاجتماع، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد .

عارف، نصر (1994) نظريات التنمية السياسية المعاصرة، ط 2 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عاشور، أحمد صقر(1986) الإدارة العامة، مدخل مقارن، دار المعرفة للطباعة والنشر.

عامر رشيد مبيض، موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية: مصطلحات ومفاهيم، دمشق: دار المعارف للنشر، ط1، 2000.

العشري حسن درويش (1999) ، التنمية الاقتصادية، بيروت دار النهضة العربية للنشر.

العمرو، ثروت سلامه(2004) المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن 1985-1995، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

المشاقبة، أمين (2012) النظام السياسي الأردني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .

مصالحه، محمد(2001) دراسات في البرلمانية الأردنية ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان .

المقلد، اسماعيل صبري(1982)، نظريات السياسة الدولية، جامعة الكويت، الكويت.

المنوفي، كمال (1987) أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هايتر، تيرايزا، (1989). إمبريالية المساعدات، ترجمة مجدي ناصيف، القاهرة، دار ابن رشد.

وهبان، أحمد (2000) نظرية التنمية السياسية ، ترجمة حمدي عبدالرحمن ومحمد عبدالحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان .

والترز، روبرت (1974). المساعدات الأمريكية و السوفيتية: تحليل مقارن، (ترجمة نبيل صبحي)، الكويت: دار القلم.

ثانياً: البحوث والدراسات

استراتيجية وزارة التنمية السياسية في الأردن، دائرة الدراسّات والبحوث، 2006.

الصاوي، علي (1993) التنظيمات غير الحكومية والتحول الديموقراطي في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد (75) ، ايلول ، 1993.

الصائغ، يوسف (1994) التنمية العربية من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل، مجلة المنتدى (منتدى الفكر العربي)، السنة 9، العددان 106- 107 تموز/ آب، 1994.

عز الدين دياب، الدراسّات الاجتماعية الأمريكية ومخاطرها على الأمن الثقافي، مجلة الفكر العربي، العدد رقم 70.

عليوة، السيد (1998). المساعدات الخارجية طريق في اتجاهين، مجلة الباحث العربي، مركز الدراسّات العربية، العدد 46.

قيس النوري،(2000) ما الانثروبولوجيا؟، الموسوعة الصغيرة، 175، بغداد، دار الشؤون الثقافية.

محمد احمد إسماعيل علي،(1989) دور المثقفين في التنمية السياسية: دراسة نظرية مع التطبيق على مصر، القاهرة، 1989، ص 153.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مكاوي، محمد الحسن (2001). دور المساعدات الخارجية في إطار فلسفة وسياسات برامج الإصلاح والتكييف الهيكلي، في كتاب : المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي: رؤية من منظور عربي وإسلامي، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان.

نقرش، عبدالله(2005) إشكالية التنمية السياسية في العالم العربي ، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ،الجامعة الأردنية ، مجلد (32) العدد (3)، عمان، الأردن.

نقرش، عبدالله(2005) إشكالية التنمية السياسية في العالم العربي ، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ،الجامعة الأردنية ، مجلد (32) العدد (3)، عمان، الأردن.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح الجامعية

أبو عليم، مي سلمان (2017) أثر المساعدات الأمريكية للأردن على صناعة القرار السياسي الخارجي الأردني 1999-2015، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

الأشقر، محمد (1994) أثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

حافظ، عبدالعليم جبر(2007) التحول الديموقراطي في العراق الواقع _ المستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، بغداد، العراق.

ذو الحسن، الشريفة منار محمد (2013) الإصلاح السياسي وأثره على التنمية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط .

السرحان، علي (2017)، الدور الاقتصادي والسياسي للمساعدات الاقتصادية الأمريكية للأردن (2016-1999)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

السواعي، خالد مصطفى،(2003).محددات العلاقات الخارجية في الأردن 1973-2000، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شريم، أميمة، (1996). المساعدات الخارجية اليابانية كأداة للسياسة الخارجية: 1970-1992، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأر دنية، عمان.

الشوبكي، محمد(2006) العلاقات الأردنية الأمريكية (1956-1998)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الصبيحي، أحمد شكر(2000)، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة اطروحات الدكتوراه، (37) ، ط1، بيروت، تشرين الأول.

الفايز، ذياب محمد (2013) العلاقات الأردنية الأمريكية وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

الفهيد، محمد (2015)، أثر التعديلات الدستورية على التنمية السياسية في الأردن (2011-2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت.

القطارنة، محمد(2006) الإصلاح السياسي في الأردن تحديات الداخل وضغوط الخارج، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

مهيدات، غازي (2005) أثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط، دراسة حالة (الأردن- مصر- المغرب) 1989-2005، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

مهيدات، غازي (2005). أثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط: دراسة حالة (الأردن، مصر، والمغرب) 1989-2005، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: المواقع الإلكترونية

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ملخصات تقارير المساعدات الخارجية للأردن على الرابط: http://www.mop.gov.jo/

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ملخص المساعدات الخارجية، للعام (2008)

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ملخص المساعدات الخارجية، للعام (2009)

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ملخص المساعدات الخارجية، للعام (2010)

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ملخص المساعدات الخارجية، للعام (2011)

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ملخص المساعدات الخارجية، للعام (2012)

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ملخص المساعدات الخارجية، للعام (2013)

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ملخص المساعدات الخارجية، للعام (2014)

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ملخص المساعدات الخارجية، للعام (2015)

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ملخص المساعدات الخارجية، للعام (2016)

وكالة الأنباء الأردنية "بترا" على الرابط : http://www.petra.gov.jo

وزارة الخارجية الأردنية على الرابط: www.mfa.gov.jo/

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المراجع الأجنبية:

Elfayez, M. (2010) Jordanian Economic Development and Policy-Making (2000-2010) The Impact of Foreign Aid.

Terrill, W Andrew (2008) Jordanian National Security and The Future of Middle East Stability ISBN 1-58487-335-3.

U.S. Relations With Jordan (2012). Bureau Of Near Eastern Affairs.

Economides, Spyros and Wilson, peter,, (2001), The economic factor in international relations, London: I.B. Tauris.

Lancaster, Carol.,(2007), Foreign aid: diplomacy, development, domestic politics, Chicago: University of Chicago Press.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Impact of US Foreign Aid on the Political Development in Jordan (2008-2016)

By:

Jamal Shtewi Awed

Supervisor:

Prof. Sayel Falah Alserhan

Abstract

This study aims to identify the impact of US foreign aid on political development in Jordan (2008-2016) by providing a theoretical study of political development in terms of concept, its indicators and methods of achieving political development and its tools. It also highlights the reciprocal relationship between political and economic development. The types and effects of foreign aid provided by the superpowers to developing countries, the size of the US foreign aid to Jordan during 2008-2016, and the impact of US foreign aid on political development in Jordan during the period 2008-2016. The problem of the study is to answer the main question: What is the impact of US foreign aid on political development in Jordan (2008-2016)? The researcher has adopted the study of the national interest, the theory of role in the framework of international relations and the appropriate statistical tools. This study reached a number of results, the most prominent of which are the following: The United States provided assistance to Jordan with political conditions in the field of political and national projects and the promotion of citizenship and the implementation of political reforms in Jordan such as the reform of the electoral law. In light of US aid, it is high compared to previous years (2008). The assistance provided by the United States of America has affected political development in Jordan. The United States has doubled this assistance, which has reached high levels To strengthen the Jordanian economy, and it seems so obvious from the size of the US aid to Jordan, more than doubling the size of the increase in aid.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com